المدرسة الـــوطنية العليا للعلوم السيـــاســـية

قـــسم : الـــدراســـات الإقـــلـــيـــمـــيـــة

تخصص : دراسات إفـــريـــــقـــية

الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي – دراسة حالة مالي-

مذكرة مقدَّمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب : شوادي يوغرطة

إشراف الأستاذ :كاتب أحمد

السنـــة الـــجـــامـــعـــيـــة

2017/2016

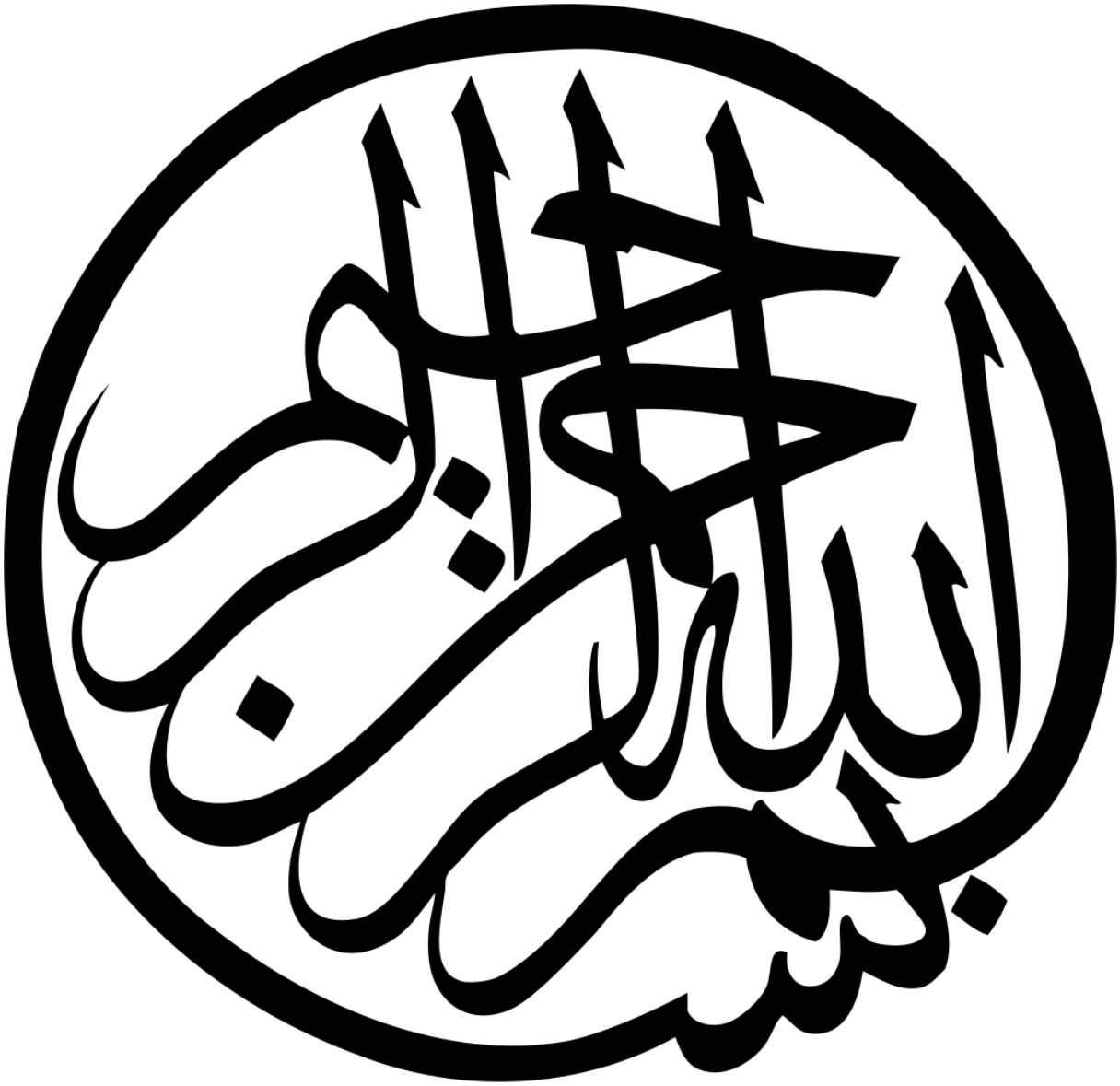
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد و الشكر لله أولا وأخيرا الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة.

يسرني بعد أن انتهينا من انجاز هذه المذكرة أن نتقدم بخالص الشكر والإمتنان، وبفائق التقدير و الإحترام إلى كل من الأستاذ المشرف " كاتب أحمد " و السيد مدير الدراسات الدكتور :" مغراوي لقمان "

كما نتقدم بشكر الجزيل أيضا لكل الأساتذة و الموظفين بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على ما قدموه لنا من انوار أضاءت دربه مشوارنا العلمي.

وإلى كل من كان لنا سندا ودعما

الإهداء

الحمد لله على نعمة العلم و أشكره أولا وقبل كل شيء الذي وفقني لأن أتم هذا العمل .

أهدي ثمرة جهدي هذه والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية .

إلى كل من ساهم في دعمي وتشجيعي طيلة هذا المشوار ..

إلى كل أصدقائي طلبة العلوم السياسية التي جمعتني المدرسة الوطنية بهم كل هذه المدة.

مـــقدمـــة

مـــــقدمـــــــة :

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملا دول: السودان، النيجر وتشاد، مالي، موريتانيا والسنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيو إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو،نيجيريا، جزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوبا،إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية "البيضاء" وإفريقيا جنوب الصحراء "السوداء"،وكلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته ومتميز بخصائصه وبالنظر للمعضلات الجيو أمنية، والتحديات متعددة الابعاد التي باتت تشهدها المنطقة، جعلت منها بؤرة توتر وهشاشة تهدد بانفجار الأمن على عدة مستويات من الإقليمي إلى العالمي.

وعليه تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة،وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها،ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة،وقد كان للتحولات التي أفرزتها العولمة وتعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية،على ضوء الخصائص التالية التي فرضها واقعها الجيوبوليتيكي.

- هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكيلومتر المربع الواحد، حيث التمركز السكاني جنوبا،في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد.

- إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية أنها إقليم مفرغ،وجاف وموحش،إلاّ أنها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل أ فضل فهي:

❖ تحوز على جيوب مائية وهبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري وهو الواحات .

❖ هي شريان الحياة للقوافل والحركية التجارية تقليديا في المنطقة وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة، أمام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية.

❖ لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الإكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الأرض وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم،ومن ثمة صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي،السياسي والإقتصادي .

تشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء إنكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها من الإتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات.

يعتبر الوجود الفرنسي في القارة الأفريقية بصفة عامة وفي منطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة قديم إذ يرجع إلى العهود الإستعمارية أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة، وبعد إعلان استقلال دول هذه الأخيرة بقيت مرتبطة بالكيان الفرنسي من خلال اتفاقيات أمنية أبقت على الارتباط بين فرنسا ودول عديدة في إفريقي, سمحت لها بالتدخل في شؤونها الداخلية وفقا لمجموعة من الآليات تمكنها من تنفذ سياستها الأمنية فيها.

هذه السياسة عرفت تطورا كبيرا بعد الحرب الباردة أين تم إدراج آليات تقوم على مفهوم تحقيق الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة على النهوض بنفسها. إلا أن هذه السياسة تبقى مجرد خطابات تسوقها إدارات صناعة القرار الفرنسي لتبرير وجودها بإفريقيا.

- **تكمن الميزة:**

الإستراتيجية لإفريقيا وخاصة الساحل الإفريقي التي تعدها فرنسا كمنطقة نفوذ لها في موقعها الجغرافي والجيوبولتيكي فهي تطل على كل من المحيط الأطلسي الذي لعب دورا محددا في توازن القوى العظمى وذلك من خلال إستراتيجية الردع المتبادل.

كما تبدوا أهميتها الجيوبولتيكية على المستوى الداخلي في ظاهرة معاناة مجتمعاتها من الصراعات المختلفة التي عادة من يتخللها الجوع إلى العنف ، مما سبب لها أزمات مستمرة للعديد من دولها ومما جعلها هدفا لتواجد الأجنبي كفرنسا التي ما تزال تدير العديد من شؤون دولها(الفرانكونية) أو التدخلات الأجنبية الأخرى، الباحثة عن مناطق نفوذ لها كالولايات المتحدة ، على المستوى الخارجي فإنها تكمن في تسهيل العبور الجوي والبحري إلى دول العالم وما تمثله من موارد ومن أسواق مهمة لاسيما بالنسبة لتجارة السلاح.

بحيث لا زالت تعتبر المنطقة الثالثة عالميا في ميدان تبادل الأسلحة , وعليه فإن هاجس فرنسا قد تظل على المستوى الإستراتيجي يكمن في كيفية ضمان إستمرارية نفوذها في إفريقيا.

إن تمسك فرنسا بأهمية هذه المنطقة واتخاذها منطلقا من أهم منطلقات الإرتكاز لإستراتيجيتها الشاملة لمواجهة الدول الكبرى في عالم الجنوب سبيلا للحصول على مزيد من الثروات وتأمين الأسواق وحماية مصالحها في أفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة ، قد أدى إلى تأجيج ظاهرة التنافس والصراع

حول منطقة الساحل الإفريقي التى تعد محط أنظار القوى الكبرى كما أدى ذلك إلى بروز قوى فاعلة أخرى تطمح لبسط نفوذها وتأمين مصالحها كذلك في هذه المنطقة(الدور الصيني، الدور الروسي).

وهنا سيتم التركيز على التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي جاء تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل : وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كليا في منطقة الساحل وبلاد المغرب العربي ، واستنجاد الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من الهجوم عليها من طرف هذه الجماعات، ووجود دواعي إستراتيجية لدى الدولة الفرنسية ودول منطقة الساحل والمتمثلة في عدم إعطاء الفرصة للجماعات المتطرفة للاستيلاء على ثروات المنطقة (يورانيوم– نفط–ذهب) أو منع فرنسا أو دول الساحل من استغلالهم ,ثم ذريعة التدخل لحماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة وكل هذا انطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم 2085 المستند على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، رغم هذه الذرائع يبقى التدخل العسكري الفرنسي في مالي محل تساؤل حول مدى شرعيته وأهدافه.

- **إشكاليـة الدراسـة:**

شهدت منطقة الساحل الإفريقي الكثير من التطورات الأمنية الخطيرة في السنوات الأخيرة مما أدى بفرنسا إلى ضرورة إتخاذ سياسة أمنية إتجاه هذه المنطقة بإعتبارها منطقة نفوذ وكان أبرز مثال على ذلك التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي أثار الكثير من التساؤلات في ذلك الوقت و لحد الساعة و هو التدخل الذي خلف معه عدة أثار سواء على مستوى منطقة الساحل بصفة عامة و مالي بصفة خاصة و أكيد الجزائر. وبناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

- ماهي دوافع التدخل العسكري الفرنسي في مالي ؟ و هل حققت فرنسا أهدافها الإستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة من خلال التدخل العسكري في مالي ؟

وتطرح ضمن هاذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

1. أين تكمن أهمية منطقة الساحل الأفريقي ؟
2. ماهي دوافع التدخل العسكري الفرنسي في مالي و بقيادة فرنسية فقط. ؟
3. كيف كان موقف الجزائر من هذا التدخل .
4. هل فعلا حققت فرنسا أهداف إستراتيجية من التدخل العسكري في مالي ؟

فرضية الدراسة:

- حماية المصالح الإقتصادية من أبرز الدوافع الرئيسية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي.

وتندرج تحت هاته الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية:

1. التدخل الفرنسي في مالي هو تطبيق لسياسة تقليدية تنتهجها فرنسا في مستعمراتها القديمة.

2. تتميز منطقة الساحل الأفريقي بموقع إستراتيجي مهم، مما زاد من اهتمام الدول الكبرى المتنافسة عليها.

3. تخوف دول الإتحاد الأوروبي من التنافس الدولي على المنطقة زاد من تسارع التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

- **أسباب إختيار الموضوع:**

أسباب ذاتـــــية:

- أولا رغبة الباحث في تناول الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي حيث تعد فيه أزمة الساحل من الأزمات الجديدة , وهذا مازاد من رغبة الباحث في دراسة هذا الموضوع.

-رجوعا إلى اختصاص دراستنا "دراسات" إفريقية " فضل الباحث معالجة دراسة تركز على أبرز العناصر المهمة في منطقة الساحل الإفريقي و التي جعلتها منطقة إستراتيجية بكل النواحي .

- أسباب موضوعية:

-منطقة الساحل الأفريقي تعد منطقة ذات أهمية إستراتيجية مهمة بالنسبة لفرنسا كدولة فاعلة في العلاقات الدولية وكذلك بإعتبار المنطقة مستعمرة قديمة لها,بحيث يجب الحفاظ على تواجد وحماية مصالحها في المنطقة.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الموضوع أنه يركز بالأساس على الإستراتيجية الأمنية الفرنسية إتجاه منطقة مهمة تاريخيا بالنسبة لها.

في ظل الأزمة الأمنية التي تشهدها مالي تسارع التدخل العسكري الفرنسي لحماية مصالحها خاصة تحت ذرائع أخرى كالقضاء على التنظيمات الإرهابية التي تهدد أمن المنطق كل ذلك من اجل أهداف إقتصادية و سياسية .

- **أهداف الدراسة:**

-تهدف الدراسة التي نحن بصدد دراستها لتحقيق أهداف عدة منها:

-التعرف أولا على منطقة الساحل الأفريقي التي تعتبر منطقة ذات أهمية بالغة بحيث جعلت منها محل أطماع الدول الكبرى.

-تمكننا الدراسة من معرفة الأهداف التي ركزت فرنسا على تحقيقها من خلال تدخلها العسكري في مالي

– معرفة و دراسة الموقف الجزائري من التدخل في مالي و هل أثر هذا التدخل على الامن الوطني للجزائر .

- **المناهج المستعملة:**

المنهج الوصفي التحليلي: حيث تقوم هاته الدراسة على تحليل أبرز النقاط الرئيسية التي تميز الإستراتيجية الأمنية الفرنسية عن باقي الإستراتيجيات الأخرى في مستعمراتها القديمة.

منهج دراسة حالة : تكمن ذلك في نموذج الدراسة وهي مالي بحيث تشهد ازمة داخلية وتتعداه لخارج كذلك ما سيأثر ذلك أمنيا على المنطقة, بالإضافة إلى ذلك تعد هذه المنطقة مستعمرات قديمة لفرنسا لذلك هناك إمتداد تاريخي للعلاقات بين البلد الإستعماري ومستعمراته التي تعد مناطق نفوذ بالنسبة لها، حيث يستوجب صياغة سياسة أمنية جديدة لهذه المنطقة.

- **المـقاربات والنظريات المستعملة** :

النظرية الواقعية الجديدة :لأنها من أهم النظريات التي تعتبر أن الأمن مسألة مهمة وضرورية في مستقبل العلاقات الدولية.

نظرية الدور : بحيث يبرز ذلك من خلال أدوار الفاعلين في هذه الدراسة ومدى فعاليتها الدور الفرنسي الدور الجزائري .

- **خطة الدراسة:**

- **الفصل الأول :محددات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية اتجاه الساحل**
- **المبحث الأول : الاستراتيجية الامنية الفرنسية الخارجية**
- **المطلب الأول: تحديد منطقة الساحل الإفريقي**

- المطلب الثاني : الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا
- المطلب الثالث : المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي
- **المبحث الثاني: محددات خيار الحرب الفرنسية في مالي**
- المطلب الأول : النيوكولونيالية
- **الفصل الثاني :دوافع التدخل العسكري في مالي ونتائجه**
- **المبحث الأول : من الأزمة في دولة مالي الى التدخل العسكري الفرنسي**
- المطلب الأول: الصراع العرقى فى مالى
- المطلب الثاني : أسباب التدخل العسكري الفرنسي
- المطلب الثالث : عملية سيرفال الفرنسية في مالي
- **المبحث الثاني : نتائج التدخل العسكري في مالي**
- المطلب الأول : تداعيات التدخل الفرنسي على مالي
- المطلب الثاني : تداعيات التدخل على السياسة العسكرية الفرنسية
- المطلب الثالث : تداعيات التدخل الفرنسي على دول الجوار
- **الـفـصـل الثـالث : ردود الأفعال الإقليمية و الدولية و جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية**
- **المبحث الأول : ردود الأفعال الإقليمية و الدولية اتجاه التدخل**
- المطلب الأول: ردود الأفعال الدولية اتجاه الأزمة
- المطلب الثاني : ردود الأفعال الاقليمية اتجاه التدخل
- **المبحث الثـاني :الجهود المبذولة والسيناريوهات المتوقعة**
- المطلب الأول :جهود التسوية والتعاون الإقليمي لمواجهة ظاهرة الإرهاب
- المطلب الثاني : السيناريوهات المتوقعة

الفصل الأول :

محددات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية اتجاه الساحل

تـمـهـيـد :

يعود الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية إلى العهد الاستعماري، حيث كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة، وبعد استقلال دول هذه المناطق بقيت مرتبطة ارتباطاً سياسيّاً وأيديولوجيّاً وثقافيّاً بالكيان الفرنسي، وهذا من خلال الاتفاقيات السياسيّة والأمنية والتاريخية، مما سمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية إلى حدٍّ يصل إلى رسم القرار وصنعه بما يتوافق وتوجّه الدولة الفرنسية وسياستها، وذلك من خلال الإستراتيجية التي تنفذ بها سياستها الأمنية في القارة، والتي عرفت تطوّراً كبيراً بعد الحرب الباردة..عليه سوف نتطرق في فصلنا سيتم التطرق في هذا الفصل الى الإستراتيجية الأمنية الفرنسية ومحددات التدخل الفرنسي في الساحل.

المعنون بـ **ردود الأفعال الاقليمية و الدولية و جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية إلى مايلي :**

المبحث الأول : الاستراتيجية الامنية الفرنسية الخارجية:

المطلب الأول: تحديد منطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الثاني : الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا:

المطلب الثالث : المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: محددات خيار الحرب الفرنسية في مالي

المطلب الأول : النيوكولونيالية

المبحث الأول : الاستراتيجية الامنية الفرنسية الخارجية:

إن الإختلاف في تحديد منطقة الساحل الافريقي يعود لأهميته الاستراتيجية بالنسبة للقوي الكبرى، وعليه يجد الدارسون صعوبة في تحديد اطاره الجغرافي. سنتناول في هذا المبحث الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل وأهميته الإستراتيجية بالنسبة للدولة الفرنسية كما سيتم التعرض للمقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل.

المطلب الأول: تحديد منطقة الساحل الإفريقي:

المصدر[1]:

[1] المصدر :

في البداية يجب الإشارة إلى أن هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض من الشمال ، موريتانيا و المحيط الأطلسي من الغرب ، والبحر الأحمر من الشرق و التشاد من الجنوب، أما قلب الساحل فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر[1].

و البعض الاخر يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات وآلف كلم وتبلغ مساحة أكثر من ثلاثة ملايين كلم2، يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا .وهي تضم اليوم السنغال، موريتانيا ومالي،بوركينافاسو، النيجر، التشاد ، السودان وأرتيريا[2] .

و بالنسبة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في الساحل(إستراتيجية من أجل الساحل)، فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي ,جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال التشاد في الشرق.أما قلب منطقة الساحل فيشير الى كل من : موريتانيا، مالي، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسية إلى جانب بوركينافاسو، والتشاد.[3]

استنادا إلى المعيار السياسي ، فإن منطقة الساحل تشير إلى ساحل كبير **"Un grand sahel "** يضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية و سياسية و بيئية بدأت منذ سنوات

[1]-Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel. In :. http ://www.europarl.europa.eu.P : 21 /08 /2017

[2] – محمد نجيب السعد .الأطماع الأمريكية في إفريقيا. دول جنوب الصحراء نموذجا. ما سر الاهتمام الأمريكي المفاجئ بدول جنوب الصحراء. في:

http://alwatan.com : 22/08 /2017

.

[3]- Luis Simon. Alexander Mattelaer. Amelia .Op.cit. p9.

70 وأهمها : السنغال ، موريتانيا ،مالي ، بوركينافاسو ، النيجر، التشاد ، غينيا الاستوائية وتبلغ مساحة 05 مليون كلم[12].

إن دول الساحل والصحراء تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان والبحر ألأحمر ، وتتميز بعدم الاستقرار السياسي والإقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة. وبهذا الموقع يتضح فإن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع افريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الأحمر. و من هنا يفسر الاهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة .

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم ، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الاوروبي ، كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد ،موريتانيا ،النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة. [2].

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ، ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009[3].

[1]- Yveline Poncet. Jean Yves. Marchal .Edmond Bernus. "Le sahel oublié". Tiers Monde .N134 .1993 p306 . 307.
[2]- Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia . Op.cit. .p9
[3] Gazoduc transe –sahauen.Com: http://fr.wikipédia.org : 22/08 /2017.

المطلب الثاني : الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا:

لقد خضعت دول الساحل للاستعمار الفرنسي نفسه، واستقلت: (النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا) في السنة نفسها، أي 1960، و تقوم التركيبة الاجتماعية في هذه الدول الإفريقية على النظام القبليّ والإثني، وتوجد فيها المئات من العرقيات والإثنيات المتصارعة ، حيث عملت فرنسا على تطبيق سياسة (فرّق تسد)، ولا تزال هذه الصراعات قائمة إلى يومنا هذا، واعتمدت فرنسا، لضمان بقائها وبقاء التبعية التاريخية والسياسية لها في هذه البلدان، على غرس الروح الفرنكفونية، حتى أصبح بعضٌ من دوائر القرار الفرنسي يسمّيها: (الساحل الفرنكفوني)، فكوّنت نُخباً سياسية تدين بالولاء لفرنسا؛ باعتبار أنّ هذه الأخيرة يطغى عليها مبدأ المصالح تجاه هذه البلدان، ومجمل هذه المصالح هي:

- ✓ **المصالح الاقتصادية:** القائمة على الموارد المعدنية والحيوية والبترولية .
- ✓ **المصالح الثقافية:** من خلال غرس القيم الفرنسية.
- ✓ **المصالح السياسية:** بناءً على مبدأ كسب الأصوات لصالح فرنسا في المنظمات الدولية.

أما أهمّ رهان لباريس فهو: حماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية ، و التموقع في المنطقة أكثر، حيث ترى فرنسا أنّ أمنها القومي يمتد إلى غاية هذه البلدان، فصانع القرار في الإدارة الفرنسية يرى أنه لا توجد قطيعة بين الأمن الداخلي والخارجي في تعزيز النفوذ الفرنسي في الساحل.

ومن الملاحظ أنّ فرنسا ليس لها أبواب مفتوحة للعودة إلا من باب الأزمات المشتعلة، وأغلب التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية كانت فرنسية، مثل تدخلها في تشاد في جانفي 2009 لإنقاذ حكم الرئيس إدريس ديبي **Idris deby** الذي كان على وشك السقوط بعد الأزمة السياسية التي عصفت بتشاد، والتدخل في 2011م لإسقاط حكومة لوران غباغبو ضدّ الرئيس الحالي الحسن واتارا في كوت ديفوار الذي يقود حالياً (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)؛ مما ساهم بشكلٍ كبيرٍ في عملية التدخّل

الفرنسي بسرعة في مالي، بالتنسيق مع (الإيكواس) ، بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس المالي الأسبق أمادو توماني توري، كما لفرنسا وجود عسكري في 5 دول إفريقية من خلال عدة اتفاقيات، وهي أيضاً مرتبطة بالعديد من الدول الإفريقية باتفاقيات للتعاون العسكري.

في إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة . تسارع فرنسا في اطار الإتحاد الأوروبي إلى ضمان مصالحها و حماية المصالح المتواجدة في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة، حيث نجد الشركات الأسترالية ، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر،قطر بتروليوم **(kugpec)** في استغلال البترول في موريتانيا، شركات ألمانية(**Winter Shall وRWE)** والإسبانية **(Repsol)** والتي تقوم بعمليات تنقيب في الساحل، إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا، بحكم علاقاتها كدولة استعمارية، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة **(ENI)** هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر، شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجريا حيث امضت في سنة 2011 اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم[1*] .

و باستثناء هذه المصالح الحيوية ، فإن منطقة الساحل تمثل عمقا جيواستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين و العسكريين لفرنسا ودول الإتحاد الأوروبي وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه

[1] - Bérangère Rappent .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union européenne en particulier .In : http://www.grip.org .p2-3:24/08/2017

[*] انظر الخريطة

كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة و الجريمة المنظمة) ، عن طريق جنوب المتوسط[1].

فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية* والبحر الأحمر. وقد شكلت أزمة مالي والنيجر وتنامي نشاط القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في:

- ✓ الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة.
- ✓ السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي – مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والإستراتيجي وذلك لمشاطئته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[2].

إلى جانب ذلك تسعى فرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي إلى التصدي للدور و النفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة و امساك أمريكا بالملف الأمني و من ثم ، فإن "مشروع " إستراتيجية من أجل الساحل" هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية .فمنذ نهاية الحرب الباردة ،بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في

---

[1]- Luis Simon . Op- cit .p9

* دول غرب أفريقيا الرأس الأخضر، بوركينا فاسو، بنين، غامبيا، غانا، غينيا بيساو،ليبيريا، النيجر، نيجيريا، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون، توجو، كوت ديفوار.

* Bénin . Burkina Faso Burkina Faso. Cap-Vert. Côte d'Ivoire. Gambie . Ghana . drapeau de la Guinée. Guinée-Bissau Guinée- Libéria.
Mali . Niger . Nigeria . Sénégal . Sierra Leone Sierra Leone. Togo
La Mauritanie a quitté la CEDEAO en 2002

[2] –إجلال رأفت. " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ".السياسة الدولية .العدد 145 .يوليو 2001 .ص10.

إفريقيا و تكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي و الأمني خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز ، حيث إحتل الجانب الأمني مركز الإهتمام الأمريكي، وذلك في اطار السعي الأمريكي لتامين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا و منطقة إفريقيا السوداء كحلفاء في ظهرها . ومن أهم المشاريع الأمريكية الأمنية التي وجهت إلى الساحل هناك مشروعين هامين وهما : مشروع : **Pan –sahel**. و تم تبنيه في نوفمبر 2002 ، ويتضمن تدريب الجيوش الوطنية في مالي ، النيجر ،موريتانيا ، التشاد ،إلى جانب تشجيع التعاون الإقليمي بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات .وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا المشروع مبلغ 6، مليون دولار في السنة الأولى و 7.75 مليون دولار في السنة الثانية إلى جانب إرسال ما يقارب من 150 جندي أمريكي في شكل مهمات لكل من الدول (مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا) و التي تشكل قلب هذه الإستراتيجية[1] .

في سنة2005 استبدل هذا المشروع **(Pan-sahel)**، ببرنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب **(le Partenariat transsaharienne contre le terrorisme ;TSCTP)** ، و هو برنامج تشرف عليه كل من وزارة الخارجية ، الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية **USAIA** و وزارة الدفاع: والملاحظ على هذا المشروع انه وسع عدد الدول المعنية به . .فالى جانب الدول الأربعة التي تضمنها مشروع Pan–Sahel وهي: مالي، النيجر، التشاد وموريتانيا، تم أيضا دمج الجزائر ،المغرب،تونس، بوركينافاسو، نيجيريا، السنغال وليبيا و بدوره يتضمن البرنامج العمل على تحسين قدرات دول المنطقة ضد المنظمات الإرهابية .

[1] André Bourgeot . «Sahara de tous les enjeux», Hérodote n° 142, 2011, P 46-47.

ومنع هذه الأخيرة من توظيف عناصر جديدة في صفوفها إلى جانب منع تحول المنطقة إلى ملجأ للإرهابيين المحليين والدوليين ويعتمد هذا المشروع على جانبين من العمل: الجانب الأول ويعتمد على تحسين فعالية القوات المحلية من خلال تقاسم المعلومات، التكوين وتقوية التوافق و الجانب الثاني يتعلق بالتعاون العسكري في إفريقيا من خلال التمارين العسكرية بين القوات الأمريكية والإفريقية وبعض دول الحلف الأطلسي (فرنسا، إسبانيا). وتم خلال الفترة 2005–2009، تخصيص مبلغ 490 مليون دولار لهذه الشراكة أغلبها وجهت إلى الدول الأربعة الساحلية (النيجر،التشاد، مالي، موريتانيا) [1] .

إن هذه المحاولة من أجل بسط الهيمنة الأمريكية **Américafrique** تتعارض مع **Francafrique** و تدفع فرنسا في إطار الإتحاد الأوربي إلى التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها في مستعمراتها القديمة ومناطق تواجدها الإستراتيجية. و هو ما تنطوي عليه مبادرة إستراتيجية من أجل الساحل.

المطلب الثالث : المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي حراكاً دراماتيكيّاً متسارعاً ، أدى لتعقّد الأوضاع الأمنية، خصوصاً بعد الإنقلاب العسكري على سلطة تومانى توري في مالي، وتنامٍ كبيرٍ للتهديدات الأمنية،إضافة للأزمة الأمنية الليبية، خصوصاً بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث أصبحت الحركات المسلحة أقوى من أي وقتٍ سبق، من حيث التنظيم والتعداد ونوعية السلاح الممتلك، كما وجدت تلك الحركات ملجأً آمناً لها في شمال مالي، فقد ظهرت حركتان مستقلتان عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،وهما: (أنصار الدين) و (التوحيد والجهاد)، إضافة لمجموعة من الكتائب، وظهور حركة انفصالية تدعو لتكوين كيان دولة على أساسٍ عرقيٍّ، وهي: (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد **MNLA**)، المنتشرة في أقاليم: (كيدال،

[1] Antonin Tisseron. Quels enseignements de l’approche américaine au sahel. ? P 12.In : http://www.gabrielperi.fr

غاو، تمبوكتو)، من ثم تمخّض فراغ في السلطة المالية نتيجة التمرد على مستوى شمال مالي، والتمرد على مستوى السلطة، وأصبح تقسيم مالي أمراً وارداً، خصوصاً بعد تقسيم المهام بين هذه الحركات على مناطق الشمال، وفي ظلّ الأزمة المتفاقمة طلبت الحكومة المالية في سبتمبر 2012 مساعدة تقنية وعسكرية من (المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا).

فرنسا في ظلّ الوضع المعقّد في إفريقيا، ليس في شمال مالي، بل في شريط واسع واقع بين نهر السنغال من واجهة المحيط الأطلسي إلى جزيرة السودان، ومنطقة القرن الإفريقي المطلة على المحيط الهندي، ومن الجنوب الجزائري إلى شمال نيجيريا، تسعى للحفاظ على مكتسباتها التاريخية و الطاقوية بشكلٍ أخصّ، كون الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة للإدارة الفرنسية تتجلّى في ثرواتها الطبيعية،إضافة إلى هذا كلّه وجود حوالي 6000 مواطن فرنسيٍّ مقيمٍ بجنوب مالي، وفي العاصمة باماكو، ناهيك عن اعتبار تنظيم القاعدة والحركات المرتبطة به في منطقة الساحل الإفريقي الفرنسيين هدفاً أوليّاً للخطف، وعلاوة على ذلك تنتج فرنسا ما يقدّر بحوالي 20% من كهربائها من الطاقة النووية، ومن شركاتها شركة أوراسن وشركة أريفا العملاقة لإنتاج الطاقة النووية، ويتم استخراج اليورانيوم في كلٍّ من الحدود المالية النيجيرية وإفريقيا الوسطى، وهكذا نلاحظ أنّ المصالح الفرنسية مرتهنة بوجود الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبناءً عليه تهدف المقاربة الأمنية الفرنسية من التدخل في شمال مالي إلى جملة من الأهداف الإستراتيجية المهمّة ، منها:

- ضمان استمرار النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الحيوية.
- حماية مناطق نفوذها التقليدي في إفريقيا وتسييجها من مخاطر التنافس الأمريكي، والصيني خاصّة.

- تسعى فرنسا من خلال تدخلها العسكري المباشر إلى وضع حدٍّ لنفوذ القاعدة في المنطقة، وخصوصاً في شمال مالي من خلال عملية سيرفال **Serval**، وتهدف أيضاً إلى الحدّ من قدرات القاعدة في التوسع والانتشار جغرافيّاً و بشريّاً، وبناء قدرات عسكرية قتالية عالية ، إضافة لاسترجاع سلامة دولة مالي .

- تحاول فرنسا – من خلال هذه المقاربة – أن تضع حدّاً لكلّ الأنشطة الإجرامية المهدِّدة لمصالحها الحيوية ، والتنقل بالأموال والسيارات الرباعية الدفع في منطقة الساحل الإفريقي .

– كما تهدف المقاربة الفرنسية إلى الضغط على الأوعية التنظيمية لحركات التمرد، وتسعى كذلك – حسب لوران فابيوس – لإنهاء الاضطراب في البلاد في بُعده الأمني والسياسي.

المبحث الثاني: محددات خيار الحرب الفرنسية في مـــــالي:

لاعتبارات تاريخية وموضوعية لا تزال إفريقيا حاضرة في فكر قادة فرنسا وإستراتيجياتها، وبالرغم من أن أشكال التدخل الفرنسي في شؤون القارة قد تغيرت،[1] فإن فرنسا لا تزال تعتبر نفسها المسئول الأول عن أمن وسلامة مناطق نفوذها الخاصة.

ولم يشذ أي من الرؤساء المتعاقبين في إطار ما يعرف بالجمهورية الخامسة [2]، عن التدخل العسكري لحماية المصالح المادية والمعنوية في الأقاليم القديمة للإتحاد الفرنسي [3].

[1] Albert bourgi, <<Accords de défense et interventionnisme français en Afrique>>, Pambazuka News , N° 148, le 31.05.2010. in http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903 30 :/08/2017

[2] الجمهورية الخامسة في فرنسا، هي شكل النظام الذي أعقب الرابع من أكتوبر ألف وتسعمائة وثمانية وخمسون، والذي عزز من صلاحيات الهيئة التنفيذية على حساب التقاليد البرلمانية الفرنسية.

[3] الاتحاد الفرنسي هو التنظيم السياسي للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية ، وقد انشأ بموجب دستور الجمهورية الرابعة.

وقد ترسخت هذه الإعتبارات في شخصية وسياسات فرنسا، حتى أن الرئيس فرانسوا ميتران في لقائه للقادة الأفارقة في 1994 قال :" **إن فرنسا ستتنكر لذاتها إن عزفت عن تسجيل حضورها في الشأن الإفريقي**"[1].

الـمـطـلـب الأول : الـنـيـوكـولـونـيـالـيـة :

شكل الجانب العسكري حجر الزاوية في نظام التعاون الفرنسي الإفريقي منذ الستينات، والذي صمم أساسا لضمان استمرار هيمنة فرنسا على مستعمراتها القديمة، حتى وهي تمارس سيادتها الدولية. ويعكس ذلك خطاب الوزير الأول الفرنسي في 15 جويلية 1960 للرئيس الغابوني "**ليون مبا**" غداة الاستقلال حيث راسله قائلا: " **إن فرنسا تمنح الاستقلال شريطة إحترام الدولة (المستقلة) اتفاقيات التعاون الممضاة سابقا فهناك نظامان متلازمان، الاستقلال واتفاقيات التعاون، ولا يمكن لأحد منهما أن يكون دون الآخر**". لم تكن الغابون وحدها المعنية بهذا الخطاب بل هو موجه لكل مستعمرات دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولم تنحصر بنود هذه الاتفاقيات حول قضايا الدفاع وحدها، بل تعدتها إلى تامين المواد الأساسية ، والسياسة الخارجية ، بل وحتى السياسات الاقتصادية و المالية والنقدية [2].

رغم التحولات الكبيرة التي عرفتها الدول الإفريقية، من جراء ممارستها لسيادتها، وانخراطها في مسارات جديدة للتضامن والتعاون الدولي، أتاحتها العولمة وحركة الاندماج العالمي، إلاّ أن روح هذه الاتفاقيات لا يزال يحكم منطق العلاقة بين فرسا "الاستعمارية " وبعض الدول الإفريقية، ويكرس نهج التدخل لحماية بعض الأنظمة الصديقة، وحتى حفظ النظام العام بإرسال قوات المضليين أو الدرك[3] .

[1] Jean-Jacques Roche, Mali : les trois pièges de la guerre limitée, le Monde.fr, 17 octobre 2012.
[2] Albert bougi, opcit. Sur http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features30 /08/2017
[3] Ibid, http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features30 : /08/2017

تستند هذه السياسة الفرنسية التدخلية إلى مجمل الإجراءات لحل النزاعات الدولية، والى شبكات التأثير الواسعة التي تتوفر عليها فرنسا، سواء على مستوى مجلس الأمن، بوصفها عضوا دائما فيه،أوهيئة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، الاتحاد الأوروبي وحتى داخل الاتحاد الإفريقي.

فمنذ 1964 تاريخ أول تدخل عسكري لمساندة الرئيس الغابوني "**ليون مبا**" وقطع الطريق أمام الإنقلابيين، فان التدخلات على مدار الثلاث عقود التي تلت كانت ذات طابع سياسي، وبطلب من السلطات المأزومة، وفي بعض الأحيان دون أي تأسيس قانوني.

وقد حدث أن كانت بعض التدخلات لأسباب شخصية تتعلق بمصالح مجموعات ونقابات، وفي ظل غياب معايير واضحة ومتفق عليها، فان السلطات التنفيذية الفرنسية ظلت تحتفظ بسلطة التقدير السري للوضع و النظر في قضايا التدخل، ومعالجتها حالة بحالة بحسب الانعكاسات المتوخاة داخليا إقليميا ودوليا[1].

وبسبب التحولات الحاصلة على مستوى المجتمع الدولي، وتصاعد الانتقادات الإفريقية والفرنسية معها بخصوص هذا المذهب، قررت السلطات الفرنسية وضع حد للتدخلات– لاعتبارات تتعلق بميزانية الدفاع، والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية بداية 2007، وعودة فرنسا الى منظمة حلف شمال الأطلسي وكذلك تحول الأولويات الإستراتيجية من جهة واحدة – وبلورة بدائل تقوم بالأساس على إستراتيجية سياسية ودبلوماسية.

[1] Ibid, http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903

وقد أدى هذا التوجه غلق الكثير من القواعد العسكرية وسحب كل جنودها المتواجدة خارج فرنسا[1]. استعاضت فرنسا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الإفريقية، بالتزامها بتسوية النزاعات داخل القارة عبر تعزيز حضورها في الهيئات الدولية وممارسة التأثير اللازم خدمة لتوجهاتها ومصالحها.

وتأطير القوات المكلفة ضمن مهمة مراقبة إتفاقيات بانقي(**MISAB**) و(مهمة الامم المتحدة في جمهورية الكونقو الديمقراطية **MINURCA**) [2].

الـمـطـلب الثـاني: التهديدات الأمـنـيـة:

أدت حالة الفشل التي تطبع دولة مالي، إلى فتح المجال واسعا أمام حركات التمرد الترقية،المناهضة لنظام الحكم،والتي استطاعت أن تهيكل نفسها بحلول أكتوبر من العام 2011 في إطار ما سمي بالحركة الوطنية لتحرير أزواد.

[1] Ibid, http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903

[2] En 1996, la République centrafricaine a été secouée par une crise politico-militaire ponctuée par trois mutineries successives d'éléments des forces armées centrafricaines, qui s'expliquaient dans une large mesure par un mécontentement, assez répandu dans le public, Profondément préoccupé par la dégradation de cette situation et par ses conséquences pour la région, et en raison de la demande formulée par le Président Ange-Félix Patassé, la dix-neuvième Réunion au sommet des chefs d'Etat et de gouvernement de France et d'Afrique, tenue en décembre 1996, a demandé aux Présidents gabonais, burkinabè, malien et tchadien de se rendre à Bangui pour négocier une trêve entre les forces loyales au Président Patassé et les mutins, trêve qu'ils ont réussi à obtenir après d'intenses négociations.Le 25 janvier 1997, les parties ont signé les Accords de Bangui qui incluaient les éléments nécessaires à un règlement global de la crise. Un comité international, composé d'un représentant de chacun des quatre chefs d'Etat concernés, a été créé pour suivre l'application des Accords.Conformément aux termes de l'accord conclu lors de la Conférence de concertation et de dialogue tenue à Bangui du 11 au 16 janvier 1997, et en réponse à une lettre du Président Patassé datée du 27 janvier 1997, les chefs d'Etat gabonais, burkinabè, malien et tchadien ont décidé de créer, à compter du 31 janvier 1997, une force interafricaine en République centrafricaine (MISAB). Son mandat visait à rétablir la paix et la sécurité en République centrafricaine par la surveillance des Accords de Bangui et par des opérations de désarmement des anciens mutins, des milices, et de tous autres individus illégalement porteurs d'armes.Le 8 février 1997, la MISAB a été déployée à Bangui, et placée sous le commandement militaire du Gabon avec le soutien logistique et financier de la France.

هذه الظروف سمحت للجماعات المسلحة العابرة للحدود من توسيع نفوذها، وإقامة ملآ ذات آمنة لها في شمال البلاد، واستطاع النشطون استغلال فرصة سقوط نظام القذافي وتفكك الدولة الليبية من تعزيز قدراتها في مجال التسلح، التدريب، المال والدعم اللوجيستي[1].

ولتغطية تكاليف ومتطلبات العمل العسكري، تحالفت الجماعات المتمردة و المسلحة مع عصابات الجريمة المنظمة، التي تتمتع بنفوذ واسع في الأوساط الحكومية والعسكرية الفاسدة ، وتشير بعض الدراسات أنها أهم عامل في نمو التنظيمات المسلحة والمحرّك الأساسي للصراع في شمال البلاد.[2]

فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي، وتحاول من خلال تدخلها فرض عملية معكوسة تقلب تماما الاتجاه بضرب الحركات الإرهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة (الواقعة تحت النفوذ الفرنسي). ولا ريب أن التخوف من استقرار الجماعات الإرهابية في الساحل لوقت طويل (مالي، النيجر، موريتانيا) يشكل هاجسا أمنيا تعتزم فرنسا استئصاله لأنه لا يمس الدول الإفريقية وحدها بل يتعداه إلى أوروبا وكل المجموعة الدولية، كما انها فرصة للإنتقام من الحركات الإرهابية التي أذاقت فرنسا الأمرين باختطاف رعاياها في الساحل[3] .

[1] فريدوم اونوها، التدخل العسكري الفرنسي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات في : http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm : 2017/08/20

[2] وولفرام لاشر ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، سبتمبر 2012، ص 3 الى 4.

[3] عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي :نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، مركز الجزيرة للدراسات ،في: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585.htm (20/08/2017)

المطلب الثالث : حماية المصالح الفرنسية

رغم أن وزير الخارجية الفرنسي ، لوران فابيوس صرح بأن أهداف التدخل الفرنسي في مالي هي العمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدم المتمردين و الإسلاميين جنوبا، وحماية سلامة الدولة المالية، والمساعدة في إنقاذ الرهائن الفرنسيين فإن المحللين يؤكدون أن التدخل الفرنسي مرتبط أكثر بسعي باريس لحماية مصالحها القومية الحيوية في المنطقة.

حيث تعتبر مالي ثالث منتج للذهب في العالم ، كما انها بحسب بعض الدراسات تتوفر على احتياطيات معتبرة من الغاز والبترول في منطقة الشمال من مالي، وهي محاذية للنيجر رابع منتج عالمي لليورانيوم، والذي تعتمد عليه فرنسا بنحو 20% في انتاج الطاقة، وقريبة من حقول النفط الجزائرية ، بالإضافة إلى كونها تنتمي إلى دول الساحل التي يعتبرها الخبراء ممرا لنقل البترول والغاز فهي بذلك فضاءا للصراع حول النفوذ على إفريقيا. وقد عزمت فرنسا على تحمل كل الأعباء رغم الصعوبات المالية التي كانت ومازالت تعرفها .

إضافة إلى تواجد حوالي 6000 من المواطنين الفرنسيين الذين يعيشون في مالي ويعتبرهم تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة هدفا أوليا للخطف وطلب الفدية. وهكذا فإن المصالح الفرنسية أضحت عرضة للخطر في مالي على وجه الخصوص، ومنطقة الصحراء والساحل بشكل عام، وبالتالي فإن التدخل الفرنسي ما هو إلا خطوة لضمان السيطرة الفعلية على منطقة تعتبرها باريس تقليديا مركز نفوذ خاص بها لكونها جزء من مستعمراتها السابقة، غير أن هذه المنطقة غدت اليوم وعلى نحو متزايد بؤرة توتر لدرجة جعلتها تمثل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي بل و العالمي[1] .

[1] فريدوم اونوها، مرجع سابق في :
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/201321480481439 42.htm 2017/08/20

الفصل الثاني :

دوافع التدخل العسكري في مالي ونتائجه

تمـهيد :

ضمن هذا الفصل المعنون بدوافع التدخل العسكري في مالي ونتائجه سيتم التعرض في هذا الفصل الى التدخل العسكري في مالي انطلاقا من أزمة اقليم الأزواد حتى عملية سرفال الحربية وتداعيات هذه الحرب على أمن واستقرار المنطقة.وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول : من الأزمة في دولة مالي الى التدخل العسكري الفرنسي

المطلب الأول: الصراع العرقي في مالى.

المطلب الثاني : أسباب التدخل العسكري الفرنسي.

المطلب الثالث : عملية سيرفال الفرنسية في مالي

الـمـبحـث الثاني : نتائج التدخل العسكري في مالي

المطلب الأول : تداعيات التدخل الفرنسي على مالي

المطلب الثاني : تداعيات التدخل على السياسة العسكرية الفرنسية

المطلب الثالث : تداعيات التدخل الفرنسي على دول الجوار

المبحث الأول : من الأزمة في دولة مالي الى التدخل العسكري الفرنسي:

سيحاول هذا المبحث تحليل الصراع في دولة مالي مع ابراز أسباب التدخل العسكري في المنطقة.

المطلب الأول: الصراع العرقي في مالي:

إن الأزمات المتتالية التى تعرضت لها مالى تنبع من عدة عوامل بدأت من التمايز الإقتصادي الإجتماعي ما بين إقليمي مالي الشمال الأزوادى ويسكنه الطوارق العرب والجنوب الزنجى ويسكنه الزنوج غير العرب وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أو على الأقل فشل سياسات التنمية في الشمال على نحوٍ أشد وضوحا من الجنوب، وغذى عدم الإستقرار فى مالى هيمنة عرقية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال.

ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقلّيات العرقية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة عرقية أو قبلية تهيمن على باقي العرقيات والقبائل. فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى عرق "البومبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد في عام 1960 ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية جمعية واحدة أساسها المواطنة[1].

تتجاوز حدود الانتماءات العرقية والقبلية. إذ أن دولة مالي البالغ عدد سكّانها 14.5 مليون شديدة التنوع من الناحية العرقية .وغني عن القول إن هذا التنوع الهجين ما هو إلا نتيجة للحدود التي وضعتها فرنسا لمستعمرة "السودان الفرنسي" تشكلت في أغلبها من أراضي دولة مالي الحالية ضمن تقسيم مستعمراتها الثماني في غرب إفريقيا في 1895 و المعتمد على معايير الثروات الطبيعية التي تمتلكها

[1] ازمة مالي والتدخل الخارجي،)وحدة تحليل السياسات، المركز العربى للابحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013(، available at: http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad، تاريخ الولوج للشابكة 02 ماي 2017.

كل مستعمرة وعلى أساس مدى السيطرة الفرنسية على مناطقها المختلفة، وليس على أساس التجانس بين سكان هذه المستعمرات[1].

بدأت الأزمة تشتعل فى مالى عام 2012 حينما قام مجموعة من العسكريين بالإنقلاب على الرئيس المالى "امادو تومانى توري" فى مارس 2012، بحجة انه قد اخفق فى تجهيز الجيش وأنه قد فشل فى حسم الصراع بين الطوارق المتمردين فى الشمال الازوادى الذى يضم مدن **تمبكتو وغاو وكيدال**،ثم استغل الطوارق فرصة الانقلاب على تومانى الذى كان يمثل شوكة فى حلقهم وبدأوا فى تكوين حلف خاص بهم أطلقوا عليه إسم:" الحركة الوطنية لتحرير إزواد" والتى تسعى لتحقيق الإستقلال الذاتى لشمال مالى، وا لذى يدافعون فيه عن هويتهم التى تحاول الحكومة المالية طمسها، ثم دخلت تلك الحركة فى صراع اخر مع تنظيم القاعدة المغربي الذى يضم عناصر من الطوارق نفسهم والتى حاولت استغلال الوضع من اجل مد نفوذها فى صحراء الساحل[2].

من ثم نشأ صراع عرقي فى مالى بين الطوارق " الشمال الأزوادى" وبين الجنوب " الزنوج" بسبب استمرار تهميش الحكام للطوارق، فتفجرت الخلافات الجهوية والعرقية نتيجة اهمال طائفة على حساب اخرى وتفضل النخب الحاكمة للزنوج عن الطوارق المسلمين، حيث ظلت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية لمالي على مر عقود الاستقلال ترسم خط فصل افتراضي بين جزأين متمايزين، الشمال الأزوادى وهو الأكثر تضررا من الجفاف والأقل تنمية، والجنوب الزنجى تقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد. أدى ذلك الى حدوث حراك مجتمعى فظهرت شخصيات من القبائل والعرقيات المختلفة تنادى بحقوقها. لم تكن مشكلة شمال مالى الا تعبيرا عن التوتر بسبب عدم التجانس بين العرقيات المختلفة وذلك لان النخب الزنجية والتي كافحت الاستعمار أصبحت تنظر إلى

[1] ازمة مالي والتدخل الخارجي،)وحدة تحليل السياسات، المركز العربى للابحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013(، available at: http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad، تاريخ الولوج للشابكة 02 ماي 2017.

[2] عادل عبد الصبور حسن، التدخل العسكرى فى مالى ومواقف الاطراف الاقليمية والدولية،)آفاق افريقية، المجلد 11، العدد 37، 2013) ص93.

عرب وطوارق أزواد بنظرة استعلاء غربية ثم اتجهت إلى ممارسة الاضطهاد والتهميش فى الاقتصاد والتعليم والسلطات السياسية، إن المشكلة الأساسية في مالي نشأت من رغبة الطوارق فى الحفاظ على الهوية الذاتية والثقافة الإثنية التي هددتها خطط الحكومة المالية عندما حاولت دمج الطوارق مع الزنوج مما أدى إلى بداية التغيير الديموغرافى بتذويبهم فى طبقات الشعب المالي مما جعلهم أقلية في موطنهم، استمرت الأوضاع فى التردي بسبب استمرار عنصرية الحكومة تجاه الازواديين مما اسهم فى تفجير النزاع الاثنى بين الشمال والجنوب وحدوث عنف مجتمعي بين عامي 1994 و 1996، ثم بدأت ثورات التمرد فى 2006 واستمرت حتى الان مع تطور فى الاحداث [1].من ثم تحول الصراع فى مالى من صراع على الهوية العرقية الى صراع حول استحواذ السلطة السياسية فى مالى، فأصبح الصراع متعدد الأطراف،صراع بين "الحركة الوطنية لتحرير ازواد" والجماعات المسلحة الأخرى "تنظيم القاعدة المغربى،جماعة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد"، وصراع مع حكومة مالي فى باماكو، وصراع آخر مع القوات الإفريقية التى تدخلت بمساعدة القوات الفرنسية. من ثم أصبح عدم الاستقرار وحركات التمرد في الشمال سمة دائمة من سمات الوضع المالي[2]. في حين تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هش، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدة من حدته، إذ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم.

قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال شمال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد. وانتهت محاولات التمرد الطوارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات سلام بين المتمردين الطوارق والحكومة

[1] ايمن السيسي، من نواكشوط الى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت،)دار نهضة مصر للنشر، القاهرة ، 2013). ص 27.
[2] نفس المرجع ص 28

المالية. وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقرارا نسبيا، حتّى اندلاع تمرد جديد في يناير 2012. ويختلف هذا التمرد عما سبقه في عدة وجوه أهمه[1]ا :

أولًا :إنّ هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (ماليّة، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية) نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه. ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرّد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الإسلاميّة المسلّحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادل اقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ساهم تحول طرأ على بعض قيادات التمرد الطوارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين" الطوارقية السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق.

ثانيًا :إنّ جميع اتفاقات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرّد، وكانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد استنفدت إمكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيا على سكان شمال مالي. وخلال السنوات الأربع الماضية، لم تطرح أي مبادرات لاتفاقات بين طرفَي الأزمة. بل لم يكن هنالك تنبّه أو اهتمام من وسطاء اتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها[2].

[1] من نواكشوط الى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت، مرجع سابق ص30.
[2] من نواكشوط الى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت، مرجع سابق ص 30.

ولذا، فإن محاولات الوساطة السلمية التي تجددت خلال عام 2012، سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جاءت متأخّرة لأنّ الوضع على الأرض قد تغيّر لفائدة حركة التمرّد، إضافةً إلى أن العناصر الفاعلة في حركة التمرّد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرّد السابقة، فالحركات الإسلاميّة المتطرّفة وكذلك الجناح السلفي للمتمرّدين الطوارق (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافًا فاعلة في التمرّد، وقيادة هذا التمرد غير معنيّة أو مهتمّة بما يمكن أن تقدّمه هذه التسوية لها أو لسكّان شمال مالي[1].

كما أن جهد دول الجوار للوصول إلى اتفاق تسوية لم يكن مجديا على الإطلاق، إذ كان المستهدفون منها والمدعوّون للحوار هم الحركات الوطنية الطوارقية التي لا تملك أن تغيّر شيئًا على أرض الواقع بعد أن طُردت من شمال مالي حين أصبح الإقليم تحت سيطرة الحركات الإسلاميّة المتطرّفة.

ثالثًا :جرت حركة التمرّد هذه في وقتٍ كانت فيه الحكومات المالية في أضعف حالتها، ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات منددّة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش. ثم أطاح انقلاب عسكري بالرئيس أمادو تومانى توري. وأصبحت السمة الرئيسة للوضع في العاصمة الماليّة باماكو هي صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة[2].

أما عن التدخل الفرنسي في مالي فلم يكن مفاجئا، إذ إنّها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012. وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي إلى الإطار الدولى، حيث استصدرت قرارين من مجلس الأمن أولهما قرار رقم 2071 فى أفريل 2012 وثانيهما في ديسمبر 2012 رقم 2085 باعطاء فرنسا شرعية التدخل العسكرى فى مالى.

[1] نفس المرجع ، ص 32.
[2] من نواكشوط الى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت، مرجع سابق، ص 34.

وكان الجهد السياسي الفرنسي هو أساس قيام الإكواس بإرسال قوات إلى مالي تحت غطاء جوى فرنسي. اعتمدت إستراتيجية فرنسا على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيا وماليا واستشاريا. وقد كان أحد العوامل المحفزة لتدخل قوّات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسيّة إزاء الأزمة، بل يمكن القول إنّ فرنسا كانت لتكتفي بالتدخل الأفريقي العسكري لو أنه كان قادرا على حسم المعركة المالية من دون أن تتورّط هي في القتال بصورة مباشرة[1].

المطلب الثاني : أسباب التدخل العسكري الفرنسي:

يُخلف التدخل العسكري في أي دولة باستمرار أثار خطيرة تغذي التوترات، الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية وتزيد من اشتعالها إذْ تسعى دوما لتقسيم الدولة الوطنية ونهب ثوراتها وخيراتها ،وأكبر دليل على ذلك ما حدث في مالي بعد التدخل العسكري الفرنسي فيها. حيث تجدر الإشارة التدخل العسكري الفرنسي في مالي لم يحل النزاع ، بل خلّف تداعيات ألقت بظلالها ليس فقط على دولة مالي المتنازع فيها ، وإنما مسّت العديد من الدول المجاورة من منظور الأمن المركب Security Complex الذي جاء به المفكر باري بوزان. Barry Buzan

التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية بما فيها مالي يرجع للعديد من الأسباب والمحددات، نوجزها في أهمية الواقع الجيوبوليتيكي، السياسي وحتى الإقتصادي.

- الأهمية الجيوبوليتيكية لدولة مالي[2]:

تحتل مالي أهمية جيوبوليتكية متميزة؛ من حيث الموقع، المساحة والموارد، يجعل هناك منظومة من المصالح السياسية والاقتصادية للدولة الفرنسية ويحفزها دائما على التدخل لحماية تلك المنظومة، وعلاوة

---

9 عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيال في افريقيا،)9 المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر في 15 فبراير 2015(، available at: http://www.acrseg.org.[1]

[2] عبير شليغم، التخل الفرنسي في ملي وانعكاساته على منطقة الساحل 2012-2013، مذكرة ماجيستر،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2014، ص 76.

على ذلك فإن وجود دولة مالي في العمق الاستراتيجي للدول المغاربية، يحقق لفرنسا قدر من الأمن والحماية لأهدافها ولمصالحها المتنوعة في تلك الدول، بالإضافة إلى مجموعة الدول الفرانكفونية الأخرى المجاورة لمالي. ومن ثم يصبح التدخل في مالي مسألة منطقية ضمن حسابات المصالح المتنوعة للدولة الفرنسية.

- **النظام السياسي لدولة مالي:**

وفقاً للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية مع الأنظمة الحاكمة في الدولة المالية الموالية لها، تترسخ عقيدة سياسية وأمنية، لدى صناع ومتخذي القرارات والسياسات في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على تلك الأنظمة المشايع لها، ومن ثم فإن أية تغييرات يمكن أن تطرأ على الواقع السياسي لدولة مالي، ويتعارض مع أهدافها ومصالحها، يحتم عليها التحرك والتدخل السريع والعاجل لاستعادة الأوضاع، والحيلولة دون حدوث تغييرات سياسية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على منظومة المصالح الفرنسية[1].

- **الأهمية الجيو اقتصادية لدولة مالي:**

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي تتمتع بها مالي، فضلا عن المصالح السياسية الفرنسية في مالي، فإنها تتميز بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة والتي زادت من أهمية تلك المنطقة، فهي تزخر بالعديد من المعادن والثروات من ذهب، البوكسيت، اليورانيوم، الحديد، والنحاس، اللتيوم، المنغنيز والفوسفات والملح... ومعادن أخرى إستراتيجية. ويعتبر الذهب أهم المصادر المعدنية للاقتصاد المالي، إذْ تعد ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا. إلى جانب ذلك[2]؛ يتصدر القطاع الزراعي

[1] شلغيم عبير ، مرجع سبق ذكره ،ص 80-81.

[2] نفس المرجع ، ص 82-83.

أهم القطاعات التي يرتكز عليها اقتصاد مالي، حيث تقدر مساحة الأراضي المزروعة بمالي حوالي 3 مليون هكتار أي ما يمثل 10% من الأراضي الصالحة للزراعة بالبلاد، فيما تعد الثروة الحيوانية ثاني أكبر ثروة بالبلاد بعد الزراعة، وتمثل حوالي 10% من الناتج الوطني الخام ويعتمد عليها حوالي 30% من السكان، وتتركز الثروة الحيوانية بالمناطق الشمالية من البلاد، كما أنّ قطاع الصيد لا يقل أهمية عن باقي القطاعات، فهو يشكل حوالي 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي،ويعمل فيه قرابة ربع مليون شخص، وينتعش نشاط الصيد في المناطق القريبة من دلتا النيجر وبحيرات "سلينكي" و"مانتلي" وبحيرة "دبو".

بناءًا على ذلك؛ فإن للمصالح الاقتصادية أيضا اهتمام كبير من جانب الحكومات الفرنسية المتعاقبة، وهو ما يُملي عليها ضرورة التعامل الجاد مع الشأن المالي بأقصى درجات الإهتمام، حتى ولو استخدمت فرنسا في سبيل ذلك التدخل العسكري ذاته.

المطلب الثالث : عملية سيرفال الفرنسية في مالي :

في 11 جانفي 2012 قرر الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند التدخل العسكري في مالي لوضع حدّ لتقدم المجموعات المسلحة التي أضحت تسيطر على ثلثي مساحة البلاد[1]، واستأنفت زحفها نحو المدن الكبرى في الجنوب بعد السيطرة على مدينة كونا وتهديد القاعدة الجوية الاستراتيجية "بجابالي" التي تشكّل آخر حصن قبل باماكو وأهم مرتكز لأي تدخل جوي.

كان واضحًا عجز القائمين على الشؤون المالية، حينها، عن مواجهة الجماعات المسلحة المتمثلة أساسًا في كتائب القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد بغرب

[1] https://www.youtube.com/watch?time_continue=23&v=ezDwgBJAI4g ، ساعة الولوج للشابكة العنكبوتية 04 ماي 2017.

إفريقيا "ميجاو"، التي نجحت في تحييد الحركة الوطنية لتحرير أزواد وطردها من كافة المدن في الشمال المالي.

لا شك أن للتدخل الفرنسي أهدافًا عديدة، استراتيجية وتكتيكية، يترتب تحقيقها على نجاح عملية "سرفال" التي نالت ترحيبًا كبيرًا في الجزء الجنوبي للبلاد وكذلك لدى دول غرب إفريقيا في حين كان بعض دول شمال القارة ينظر بشيء من الريبة إلى هذا التدخل، نظرًا لما سينجم عنه من إعادة تموقع القوات الغربية على حدودها مما يشكّل تهديدًا لأمنها ومصالحها الحيوية.

أولاً: أهداف عملية "سرفال"

ينبغي الإشارة إلى أن فرنسا دأبت على التدخل في ما تعتبره منطقة نفوذها على اختلاف حكوماتها اليمينية أو اليسارية[1].

وقد تم ذلك عدة مرات منذ انفصال هذه الدول عن الإمبراطورية الفرنسية وفي عدة مناطق منها جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير) 1977، تحت الحكم اليميني، كما تدخلت تحت حكم اليسار في تشاد عام 1984–1985، لدحر الهجوم الليبي وإخلاء شريط أوزو التشادي، كما تدخلت عام 2002 في جمهورية ساحل العاج لمنع سيطرة مقاتلي شمال البلاد على العاصمة أبيدجان لتعود سنة 2010 لطرد الرئيس لوران غباغبو وتنصيب الحسن واتارا، ناهيك عن التدخل في ليبيا عام 2011[2]، التي كانت خارج دائرة منطقة النفوذ الفرنسي إلا أنها حسب التخطيط الفرنسي تدخل في المجال الحيوي لهذه المنطقة. وأخيرا ومع بداية هذه السنة 2014 تدخلت فرنسا في جمهورية إفريقيا الوسطى.

[1] محمد بوبوش ،الأمن في منطقة الساحل وفريقيا ،دار الخليج للنشر والتوزيع ،2016 ،ص 194.

[2] محمد عبد الله ولد أداه، الوضع الأمني بمنطقة الساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بدولة المالي ،مركز الجزيرة للدراسات ، نسخة PDF،2014.

كان واضحًا أن من أهداف التدخل الفرنسي في مالي، المحافظة على التوازنات الجهوية في الجزء الشمال الغربي للقارة الإفريقية، التي كانت مهددة بسيطرة الجماعات المسلحة القادمة من الشمال مما سيشكّل خطرًا على الدول الأخرى التي توجد بها مصالح حيوية فرنسية.

يجدر التنبيه إلى أنه في إطار التجاذبات الدولية، تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة القادرة، باستثناء بريطانيا نسبيًا، على نشر قوات عسكرية خارج حدودها بكثير من المهنية، ويساعدها على ذلك التواجد الدائم لقواتها في عدد من الدول الإفريقية وهو ما زاد في السنوات الأخيرة، نظرًا لتنامي الاضطرابات في المنطقة وازدياد خطر الجماعات المسلحة في دول الساحل وغرب إفريقيا، بما يشكّل خطرًا على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، خاصة أن لهذه الجماعات العديد من الصلات والارتباطات داخل أراضيها؛ الأمر الذي يهدد بإمكانية نقل المعركة إلي داخل التراب الفرنسي وهو ما تعمل فرنسا بكل الوسائل على تفاديه.

يساعد هذا الدور العسكري المتنامي فرنسا في المحافظة على موقعها في العالم كقوة كبري، عضو في مجلس الأمن، كما يؤهلها للقيام بمهام باسم المجموعة الأوروبية، التي تكتفي أساسًا بالدعم الإقتصادي لها، ويجعل الولايات المتحدة الأميركية تطمئن لشراكتها معها في المنطقة في ظل بروز جمهورية الصين كلاعب جديد على الساحة الدولية وفي افريقيا خصوصًا ومحاولة روسيا لاستعادة دور الاتحاد السوفيتي السابق على المستوى الدولي والإقليمي، خاصة بعد التدخل الفرنسي في ليبيا، الذي أفقدها حليفًا استراتيجيًا في المنطقة.

لا يمكن تغييب صراع المصالح الاقتصادية عن مسوغات التدخل في مالي لأن فرنسا، من بين أمور اقتصادية أخرى، تعتمد بنسبة 73%من طاقتها على المفاعلات النووية التي تتزود باليورانيوم أساسًا من منطقة أزواك النيجرية المحاذية لمنطقة أزواد في شمال مالي، المستغلة من طرف شركة "أريفا"

الفرنسية، التي أبرمت مؤخرًا اتفاقية استغلال مشترك لليورانيوم في مالي مع شركة "روك جيت ROCK) " JET) –الكندية، مع العلم بأن الشركات الكندية تعتبر عادة، ذراعًا للمصالح الاقتصادية الأميركية[1].

أظهرت الدراسات أن المنطقة تزخر بمقدرات هائلة من المعادن والمحروقات إضافة إلى المياه الجوفية؛ مما سيشكّل أهم التحديات للأعوام القادمة، ويُذكي الصراع بين القوى العظمى للاستحواذ على أكبر مساحات نفوذ في هذه المناطق، التي تفوق مساحة القارة الأوربية. وفي هذا الإطار بدأت طلائع الشركات الغربية تصل إلى مالي للحصول على رخص تنقيب واستغلال للمعادن.

ويُنظر كذلك إلى إفريقيا كقطب تنموي واعد يشهد حاليًا نسبة نمو مرتفعة ويمتلك طاقات بشرية ستمكّنه من تبوّء مكانة اقتصادية مرموقة في الأفق المنظور، في حين يشهد العديد من الدول الأوروبية بما فيها فرنسا أزمة اقتصادية أدت إلى هبوط كافة مؤشرات نموها[2].

على المستوى التكتيكي، لجأ الجيش الفرنسي إلى الاستعمال المكثف لطائرة رافال (Rafale) في خطوة تهدف إلى إبراز قدرات هذه الطائرة المقاتلة التي لم تلق رواجًا في سوق السلاح الدولي.

وقد دفعت فرنسا في أوج المعارك بحوالي 5000 جندي مدعومين بالقوات التشادية ذات الخبرة العالية في القتال في الصحراء، بينما بقي دور القوات الإفريقية الأخرى محصورًا أساسًا في حراسة وتأمين المنشآت الحساسة[3].

[1] محمد عبد الله ولد أداه،مرجع سبق ذكره.

[2] محمد عبد الله ولد أداه،مرجع سبق ذكره.

[3] Sources : État-major des armées ; http://www.defense.gouv.fr.

ثانيًا: نتائج عملية "سرفال"

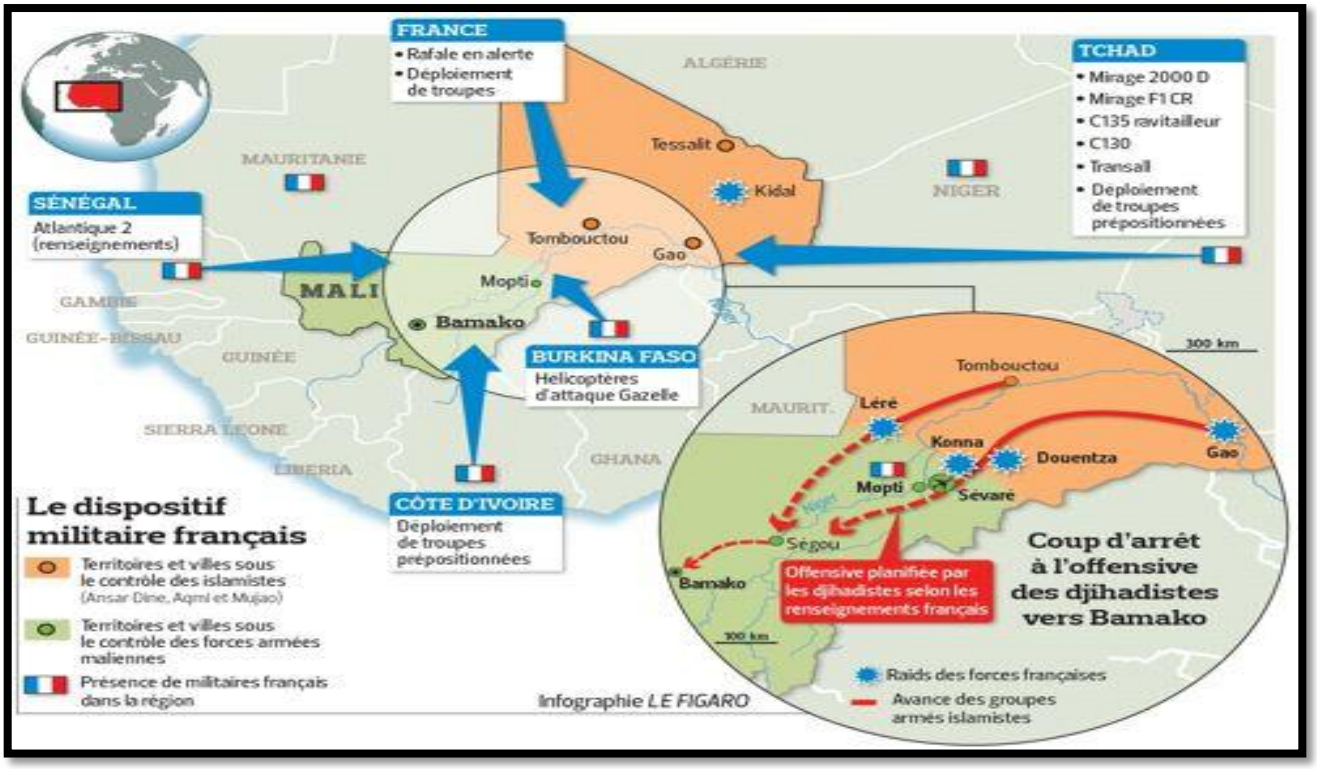

خريطة توضح التدخل العسكري في مالي "عملية سرفال"

أعطى التدخل الفرنسي نتائج مهمة على عدة أصعدة سياسية وعسكرية. من الناحية السياسية، مكّن هذا التدخل من خلق جو ملائم لإجراء انتخابات على عموم التراب المالي، أفضت إلى ظهور سلطة قانونية على المستوى التنفيذي والتشريعي، وقد ساعد على ذلك الاتفاق الذي أُبرم في واجادوجو بين الحكومة الانتقالية المالية والحركات الأزوادية المسلحة، الذي ينص من بين أمور أخرى، على إجراء مفاوضات شاملة بين السلطة التي سيتم انتخابها والحركات الأزوادية حول كافة مشاكل الشمال المالي فور إنتهاء المسلسل الإنتخابي[1].

اعتبرت فرنسا هذه الانتخابات نجاحًا سياسيًا لها في مالي ينضاف إلى انتصارها العسكري وذلك لفرض تنظيمها، رغم تحفظ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي عليها بحجة عدم إمكانية إجراء انتخابات نزيهة وتوافقية في الآجال المحددة، يمكن أن تساهم في حل الأزمة السياسية في البلاد إلا أن إصرار فرنسا على إيجاد نظام سياسي يمكن التعامل معه، فرض إجراء الانتخابات في هذه الظروف الصعبة، التي أدت إلى مقاطعتها من بعض الأطراف السياسية الفاعلة ووصفتها بأنها نُظّمت على أساس سيناريو معين يضمن فوز المنتخب الذي ترغب فيه بعض الأطراف الفاعلة في المنطقة.

ومع ذلك مكّنت هذه الانتخابات من إخراج البلاد من الغموض الذي كان يكتنف النظام السياسي القائم بين الرئيس المؤقت والطغمة العسكرية التي تمسك وراء الكواليس بزمام الأمور.

على الرغم من اتخاذ الرئيس المالي الجديد إبراهيم ببكر كيتا، الذي اعتُرف بشرعيته دوليًا، مبادرات اتجاه دول الجوار في محاولة لحلحلة الوضع القائم في إقليم أزواد،.

فقد فهمت الحركات المسلحة هذه المبادرات، على أنها محاولة للالتفاف على اتفاق واجادوجو؛ مما زاد اضطراب الوضع السياسي؛ حيث لم تبدأ أية مفاوضات بين الحكومة والحركات الأزوادية، كما

[1] محمد عبد الله ولد أداه،مرجع سبق ذكره.

نص على ذلك اتفاق واجادوجو .وقد هددت الحركات الأزوادية مؤخرًا باللجوء مجددًا إلى العمل المسلح إذا لم تبادر الحكومة المالية باستئناف المفاوضات معها حول إشكالية الحكم في الشمال طبقًا لاتفاقيات واجادوجو في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس المالي قبل أسبوع أنه لن يتفاوض مستقبلاً مع أية مجموعة تحمل السلاح، وهو ما اعتُبر ردًا ضمنيًا على تهديد هذه الحركات.

وفي نفس الوقت لا تزال الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركات المتحالفة معها، تمارس السلطة الفعلية في شمال البلاد، خاصة في المناطق الممتدة من كيدال إلى الحدود الجزائرية–الموريتانية؛ حيث يرفرف العلم الأزوادي على القرى والمراكز الريفية، ولم تستطع القوات المالية حتى الساعة دخول هذه المناطق.

ونظرًا لانتفاء ثقتهم في القوات المالية، يشترط العرب والطوارق للعودة إلى مدنهم، إيجاد حل دائم لمشكل الشمال يضمن استتباب أمن المنطقة، وأبلغوا الهيئات الدولية والحكومة المالية بذلك.

وتدعم هذا الموقف عدة أطراف دولية ذات مصالح حيوية في مالي وبعض دول الجوار، التي لجأ إليها أكثر من 200 ألف لاجئ من سكان إقليم أزواد؛ حيث تسعى هذه الأطراف إلى إيجاد حل بين الفرقاء)الحكومة المالية والحركات الأزوادية) يضمن خصوصية الشمال ويعطي ساكنة المنطقة إمكانية تسيير شؤونها المحلية[1].

كما أن التوتر العرقي لا يزال السمة البارزة في الشمال؛ حيث تعرض السكان من العرب والطوارق للتصفية الجسدية ونهب الممتلكات بعد دخول الجيش المالي بعض مدن الشمال، التي أصبحت اليوم خالية من هؤلاء الذين كانوا يسيطرون على مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية في هذه المناطق.

[1] محمد عبد الله ولد أداه،مرجع سبق ذكره.

وإضافة إلى التوتر السياسي يبقى الوضع الاقتصادي مترديا، إذ تنعدم كافة البنى التحتية والمرافق الاجتماعية ولم تستثمر الدولة لحد الساعة في أية برامج تنموية في مناطق الشمال، التي تنشط فيها الجماعات المسلحة وتجارة السلاح وتهريب المخدرات، مشكلة فرص العمل الوحيدة المتاحة لحد الساعة لشباب المنطقة.

أما من الناحية العسكرية فقد مكّنت عملية "سرفال"، من وقف تقدم المجموعات المسلحة نحو باماكو التي كانت مهددة بالسقوط في فترة وجيزة مما يعني القضاء على الدولة المالية بشكلها القائم منذ الاستقلال، إضافة إلى تحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة تنظيم القاعدة وأنصار الدين، وقامت بملاحقة الجماعات الإسلامية المسلحة في معاقلها الحصينة في آدرار إفوقاس وجبال تقرقرت. وحسب المعلومات الرسمية فقد مكنت عملية "سرفال" من القضاء على حوالي 400 مقاتل وتدمير 120 سيارة واكتشاف 220 طنًا من الذخيرة، وتفكيك معامل لصنع المتفجرات.

ومع أن مقتل 400 مقاتل يعتبر نجاحًا كبيرًا؛ إذ إنه يعني القضاء على أكثر من نصف المنتمين إلى المجموعات المسلحة، حسب المعلومات الاستخبارية المتوفرة[1]، إلا أن هذه الحصيلة، لم تعط نفس النتيجة بخصوص قادة الجماعات؛ حيث تمكنت من قتل قائد شهير هو عبد الحميد أبو زيد ومساعده الموريتاني محمد الأمين ولد الحسن الملقب عبد الله الشنقيطي.

وقد روج تشاديون بعد المعارك الطاحنة في جبال تقرقرت لمقتل القائد الميداني المعروف مختار بلمختار ليظهر لاحقًا في شريط التحضير لعملية عين آمناس.

كما لم تتمكن هذه القوات من تحرير الرهائن الفرنسيين عل الرغم من أنه تأكد بعد تحريرهم أنهم كانوا متواجدين في جبال تقرقرت أثناء مهاجمة القوات الفرنسية لها. وتجدر الإشارة إلى أنها استطاعت

[1] محمد عبد الله ولد أداه، مرجع سبق ذكره.

مؤخرًا القضاء على أحد المقربين من بلمختار، وهو الموريتاني: الحسن ولد أخليل مسؤول الإعلام في التنظيم في إطار ملاحقة هذه الحركات بعد السيطرة على المنطقة.

وتفيد المعلومات الإستخباراتية بتحصن بعض فلول القاعدة في الغابات والمناطق الوعرة المحاذية للمدن الكبرى في الشمال المالي حيث تقوم من حين لآخر بعمليات انتحارية وقصف بالأسلحة الثقيلة ومناوشات برية؛ مما يوحي بأن هذه الحركات تمكنت من المحافظة على قوة ما زالت تشكّل تهديدًا حقيقيًا في المنطقة، وقد أظهرت عملية اختطاف وقتل الصحفيين الفرنسيين بمدينة كيدال هشاشة الوضع الأمني في هذه المدينة وخروجها عن السيطرة.

وحسب المؤشرات المتوفرة حاليًا فإن تنظيم القاعدة والجماعات المتحالفة معه، استطاع التأقلم مع واقع ما بعد عملية "سرفال" بإعادة تنظيمه باندماج بعض مكوناته في ما سُمي بحركة المرابطين، كما قام بهيكلة صفوفه في تشكيلات صغيرة متحركة تستغل المسالك التقليدية في التنقل في الشمال المالي، وتشكّل المناطق الجبلية تحصينات شبه آمنة المسالك وصولاً إلى الحدود الليبية[1] .

يضاف إلى ذلك وضع مدينة كيدال التي ما زالت تخضع للسيطرة الفعلية للحركة الوطنية لتحرير أزواد؛ مما يثير مخاوف لدى السلطات المركزية المالية من وجود صفقة غير معلنة بين فرنسا وهذه الحركة تُبقي بموجبها على تواجد MNLA مقابل الدعم الذي قدمته لها خلال العملية العسكرية في المناطق الوعرة والصحراء الكبرى. وينظر إلى دور الحركة الوطنية لتحرير أزواد في المنطقة، كعامل ارتكاز أساسي لقوة "سرفال"، نظرًا لخبرتها وإمكانية استغلال ذلك في استباق العمليات المسلحة التي يُتوقع أن تقوم بها القاعدة والجماعات المسلحة.

[1] محمد عبد الله ولد أدا، مرجع سبق ذكره.

وقد نُظمت مؤخرًا عدة مظاهرات في باماكو للتنديد بازدواجية المعايير الفرنسية، كما أن الرئيس المالي أبدى امتعاضه من هذه الوضعية خلال مقابلة مع بعض وسائل الإعلام الفرنسية.

وفي هذا الوضع غير المتضح المعالم، بدأت فرنسا بسحب بعض قواتها من مالي في إطار عملية إعادة انتشار عسكري في منطقة الساحل والصحراء، ويضمن هذا الانتشار كذلك سرعة التدخل دون عناء لوجستي كبير لمواجهة تمدد الجماعات المسلحة إلى عدة مناطق؛ إذ وصلت إلى خليج غينيا في أقصى جنوب غرب القارة وفي وسطها حيث بدأت تتواصل مجموعات تتبنى الفكر الجهادي من وسط إفريقيا إلى الكونغو الديمقراطية ويُخشى أن تقيم هذه المجموعات علاقات مع حركة جيش الرب المتطرفة[1].

المبحث الثاني : نتائج التدخل العسكري في مالي:

أثر التدخل الفرنسي في مالي على الدولة الوطنية وهذا على جميع الأصعدة كما أوجد التدخل إرهاصات على مستوى السياسة الأمنية الفرنسية نفسها بالإضافة لتأثيره على دول الجوار سيتعرض هذا المبحث لكل النقاط السالفة الذكر.

المطلب الأول : تداعيات التدخل الفرنسي على مالي :

عرفت مالي العديد من التداعيات كانت نتيجة للتدخل الفرنسي فيها، إذْ أن فرنسا لم تتمكن من حل النزاع وإنما عملت على إحياء وتقوية الجماعات الإرهابية، حيث تحوّلت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية، سواء من خلال تأمينها ملاذا أمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لهم، فضلا عن تفاقم الجريمة المنظمة الذي سهّل حركة المهربين للسلاح وتجار

[1] محمد عبد الله ولد أدا، مرجع سبق ذكره.

المخدرات، وحتى مهربي البضائع والأشخاص، ناهيك عن الأعداد الهائلة للنازحين الماليين ومختلف الأمراض والأوبئة[1].

- **التداعيات الأمنية والعسكرية .**

أخذت الانعكاسات الأمنية والعسكرية جراء التدخل الفرنسي في مالي صورتين تلك التّهديدات الصلبة المتمثلة في تفشي الجريمة المنظمة وانتشار جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بفعل تدخل حلف الناتو وانهيار نظام القذافي، وأخرى ليّنة تمثلت في الهجرة غير الشرعية وجميع الأمراض والأوبئة المتفشية من جراء ذلك.

فيما يتعلق بالهجمات الانتحارية بدولة مالي فقد قدّرها المراقبون ما بين9 فيفري و22 ماي 2013 باثني عشر هجوما انتحاريا في مدن" تمبكتو وغاو وكيدال وميناكا وغوسي " وهي مناطق كانت تحت سيطرة الإسلاميين قبل التدخل الفرنسي، ففي 8 فيفري 2013 شهدت مالي الهجوم الانتحاري الأول في البلاد عندما فجر مهاجم نفسه في مدينة غاو التي تعتبر إحدى المدن الرئيسية في مالي، بعد ذلك بيومين هز هجوم انتحاري آخر نقطة تفتيش عسكرية عند مدخل المدينة، تلا ذلك هجوم آخر كان لنقطة تفتيش عسكرية قرب مطار تمبكتو يوم 21 مارس 2013 .

وفقًا لبيانات المنظمة العالمية للهجرة فإن هناك ما يفوق 200 ألف نازح داخليًا في مالي فروا من منازلهم في الشمال بعد أن احتل مسلحين المنطقة ،وقد لجأ معظم النازحين لدي عائلات مضيفة أو في مستوطنات مؤقتة ، وآخرون يعيشون في العراء موزعون في كايس 908 kayes كوليكور koulikoro 1947 ، سيكاسو Sikasso 5643 ، سيغو8387 Ségou ، موبتي Mopti 54647 ، باماكو Bamako 6317.

[1] شلغيم عبير ، مرجع سبق ذكره ،ص 125.

أطلقت المنظمة العالمية للهجرة في جنيف نداءً لجمع ستة ملايين دولار أمريكي لمواصلة عملياتها لإغاثة النازحين في مالي ،حيث أفادت المنظمة بأن الأسر المضيفة فقيرة ، وبعضها يستقبل ما يصل إلى 30 نازحًا يتقاسمون طعامهم ، مفيدة أنه ما لم يجر إمداد هذه الأسر بالمساعدات الغذائية فإنها ستجبر النازحين على الرحيل مما يزيد من الأزمة الإنسانية تعقيدًا[1].

حيث أوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقرير لها أنّ آلافَ هربوا إلى منطقة تينزواتين في المنطقة الشمالية الشرقية في مالي، و معظمهم جاءوا من " غاو كيدال وميناكا " في شمال البلاد. وقال "جان نيكولا مارتي" رئيس بعثة اللجنة الدولية في مالي والنيجر في بيان "الناس الذين يعيشون تحت الأشجار والمنازل المهجورة أو في المركبات المحترقة ليست لديهم موارد لشراء الطعام". والمشردون اضطروا إلى ترك كل شيء وراءهم ، وهم يعيشون في عوز تام على حد قوله ،كما أن اللجنة الدولية سترسل قافلة مساعدات من نيامي عاصمة النيجر لتينزواتين خلال 48 ساعة القادمة.

فمنذ بدء النزاع في بداية عام 2012 نزح ما يقرب من 431,000 شخص (260,665 نازحاً داخلياً و170,313 لاجئاً) بالإضافة إلى وجود نحو 4.3 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا.

- **التداعيات السياسية والإجتماعية :**

فيما يتعلق بالتداعيات السياسية[2]؛ فقد صرح وزير الداخلية المالي " سينكو موسى كوليبالي" أنّ نسبة المشاركة بلغت 53.5% في حين أن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة لم تكن تتعدى 40%، وبالنسبة إلى الماليين في الخارج، لم تتجاوز نسبة المشاركة 10%، حيث شارك مراقبون دوليون بينهم نحو مائة مراقب من الاتحاد الأوروبي في مراقبة سير الانتخابات، وتولى تأمين الانتخابات نحو 6300

[1] شلغيم عبير، مرجع سبق ذكره ،ص134-138.
[2] شلغيم عبير ، مرجع سبق ذكره،ص133.

جندي من قوة الأمم المتحدة بمساعدة 3200 جندي فرنسي ما زالوا موجودين في مالي، وانتهت الانتخابات بفوز المرشح " إبراهيم أبو بكر كيتا(68 عاما) رئيس وزراء سابق على خصمه "سومايلا سيسي" (63 عاما) وزير المالية السابق.

أما ما تعلق بالتداعيات الاجتماعية[1]؛ فقد تم تدمير العديد من أضرحة الأولياء ومنها ما هو مسجل باسم التراث العالمي في منظمة اليونسكو، حيث نقلت عدد من سائل الإعلام إحراق مكتبات كثيرة تحوي كتبا قيمة عن التراث المحلي وخاصة في مدينة تومبكتو.

إلى جانب الاتجار بالبشر وتجنيد الأطفال، إذْ يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر وآثار الحروب الأهلية؛ فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم ، بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب، حيث تستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاة، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام..... إلخ.

فكشف تقرير لصندوق الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» UNICEF أن الأطفال في شمال مالي يتعرضون للتجنيد القسري والاغتصاب والقتل بالمتفجرات والتمثيل بالجثث على أيدي المجموعات المسلحة في تلك المناطق، أوضح أن 175 صبيا على الأقل ممن تتراوح أعمارهم ما بين 12 و18 عاما تم تجنيدهم من قبل المسلحين، فضلا عن اغتصاب 8 فتيات على الأقل ومقتل صبيين بواسطة متفجرات والتمثيل بجثث 18 آخرين.

بالإضافة لتجنيد الأطفال فقد يتم تهريبهم من دولة مالي إلى دول أوروبا من مالي عبر موريتانيا المغرب، إسبانيا، أو عبر المحور الآخر مرورا بالجزائر نحو تونس وصولا إلى إيطاليا، إذْ تُقدّر قيمة

[1] شلغيم عبير، مرجع سبق ذكره ،ص134-138.

تهريب طفل عبر هته المناطق بحوالي 10000 إلى 20000 دولار ولا يقتصر التهريب على الأطفال فحسب بل حتى على الكبار فمثلا تهريب المرأة ما يكلف بـ 50000دولار.

كما عانت مالي من أزمة التغذية، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، حيث قدمت منظمة "أوكسفام جي بي" أرقاما مقلقة، تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي، ومن المعلوم أن العنف المتولد عن نقص الغذاء هو بمثابة قنبلة موقوتة في منطقة الساحل الإفريقي.

علاوة على ذلك؛ أدى النزاع في مالي إلى تعطيل الدراسة 700 ألف طفل من بينهم 200 ألف لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة مطلقا، بالإضافة إلى مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرسة حتى قبل بداية الأزمة، كما أشادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إنه منذ جانفي 2012 أُغلق ما لا يقل عن 115 مدرسة في شمال مالي، نهبت ودمرت، وفي بعض الحالات زرعت بالذخائر غير المتفجرة. هذا بالإضافة لتفشي مرض الكوليرا في "غاو بشرق مالي" على نطاق واسع بسبب عدم توفر مياه الشرب النظيفة، حيث تمّ الإبلاغ عن إصابة 22 شخصا بالكوليرا توفي منهم إثنان.

- **التداعيات الإقتصادية :**

يعد الاقتصاد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي[1]، حيث عرّف الأمن "جوزيف ناي" بقوله: "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية"، كما ركز" روبرت ماكنمارا Robert Mcnamara "على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني.

[1] شلغيم عبير ، مرجع سبق ذكره ،139.-140

أمتد الخطر في مالي للجانب الاقتصادي مما يزيد بدوره الوضعية الاقتصادية لمنطقة الساحل تدهورا، تمثل ذلك في هجرة الشركات القليلة التي كانت تستثمر في مالي، كما تأثرت الصناعة، حيث أغلقت 20% من المصانع في العاصمة، ما أنتج ارتفاعا مذهلا للأسعار والبطالة التي تقارب18 [1].

صفوة القول؛ التدخل العسكري الفرنسي في البلدان الإفريقية عامة تتم بذريعة حماية الرعايا الفرنسيين وتحرير الرهائن في هذه الدول أو محاربة المجموعات الانفصالية والمتمردين الذين لهم مشاكل مع الحكومة المركزية في هذه البلدان كما حدث في مالي، بيد أنّ حقيقة هذا التدخل مرده للمصالح الاقتصادية الفرنسية وذلك بعد تراجع نفوذ المستعمر السابق مقابل تنامي وتزايد نفوذ قوى صاعدة في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية في مالي خاصة الصين والهند وكذا اليابان وغيرها.

المطلب الثاني: تداعيات التدخل على السياسة العسكرية الفرنسية:

يعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي أكبر عملية عسكرية لفرنسا منذ عملياتها في الجزائر. وقد أدي هذا التدخل لعدة تغيرات فيما يتعلق بالسياسة العسكرية الفرنسية. ولعل من أهم هذه التغيرات صعود دور القوات العسكرية الفرنسية الخاصة،حيث أدت الدور الأكبر،في أثناء الحملة العسكرية على مالي،وهو ما دفع فرنسا لزيادة المخصصات المالية لها، وإبرام اتفاقيات تدريب مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما قامت فرنسا في عام2014 بزيادة عدد أفراد القوات الخاصة بنحو30٪،أي ما يعادل ألف جندي،وقامت بإعداد برامج لتنمية قدراتهم،بالتعاون مع المخابرات الفرنسية[2].

[1] شلغيم عبير ، مرجع سبق ذكره ،139.-140

[2] **منى مصطفي محمد - باحثة في العلوم السياسية،الحرب الفرنسية على القاعدة في افريقيا ،مجلة السياسة الدولية ،** http://www.siyassa.org.eg/News/10880.aspx.

أن فرنسا أصبحت أكثر استعدادا للتدخل العسكري في الحالات الشبيهة بحالة مالي،على ألا يكون هذا التدخل لفترة ممتدة علىغرار أفغانستان. كما يجب ألا تتحمل وحدها العبء الأكبر من تكلفة العمليات العسكرية، بل يقوم المجتمع الدولي بمشاركتها في تحمل العبء.

أكدت العمليات العسكرية في مالي لفرنسا ضرورة أن تسعي لتطوير أسطولها الجوي،حيث إنها اعتمدت في نقل عدد كبير من جنودها على الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك[1]،طالب بعض القيادات العسكرية بتعزيز العمل وفقا لاستراتيجية "خمس عيون"،التي يقصد بها التعاون الاستخباراتي بين الولايات المتحدة، ونيوزيلندا، وكندا، واستراليا، والمملكة المتحدة،على أن يشمل هذا التعاون مستقبلا فرنسا، كما قامت بتعزيز التعاون بشكل ثنائي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية[2].

المطلب الثالث : تداعيات التدخل الفرنسي على دول الجوار:

يقول محمد بن حمو رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية أن التيارات السلفية المتطرفة المسلحة منها وغير المسلحة تجد في التدخل العسكري الفرنسي في مالي مطية للدعوة إلى مواجهة التدخلات الأجنبية باعتبارها حربا ضد الإسلام.. وهو الأمر الذي سبق وحدث مع التدخل في أفغانستان والعراق.

والتيارات السلفية حين تقف في وجه التدخلات الأجنبية، فهي تحقق هدفا مزدوجا هو مواجهة الدول الأجنبية المتدخلة ثم الدول العربية التي تسهل عملية التدخل وتتعاون معها[3]، دون أن تحدث أي تمييز بين العدو الخارجي والداخلي التي تدعو إلى مواجهته.

---

[1] نفس المرجع.

[2] **مني مصطفي محمد، مرجع سبق ذكره.**

[3] سفيان فجري ،السلفيون يحشدون ضد التدخل في مالي ، فرانس 21،2013/01/24، http://www.france24.com .

وتأتي خطورة التهديدات التي تطرحها الدعوات السلفية على امتداد المجال المغاربي والعربي هي أنها تشكل قاعدة عمل وفتاوى جهاد معلنة، تتحول إلى أفعال عدائية ضد فرنسا وحلفائها هنا وهناك، حتى وإن كان التدخل الفرنسي في مالي، يندرج في إطار واضح وجاء بعد طلب رسمي من مالي ودعم أممي ودولي ومن دول المنطقة، ورسم أهدافا متعلقة بمواجهة الإرهاب في مالي وإعادة الشرعية لمؤسسات هذا البلد.

ويعود الخبير الاستراتيجي إلى حادث عين أمناس ليقف عند خطورة السياق الإيديولوجي الذي يسعى السلفيون للتحكم فيه والواقعي الذي يرتب في المنطقة إثر التدخل العسكري في مالي: فالحادث مرشح للتكرار في الجزائر أو في دول أخرى مجاورة في المنطقة.

إن المجموعة التي نفذت الهجوم على منشأة عين أمناس حضرت للهجوم في وقت كاف وبترتيب متأن وطويل الأمد، ولاشك أنها حصلت على حلفاء ومتعاونين من داخل الأمن ووسط موظفي الموقع، وهذا ما قد يفسر سهولة اقتحام الموقع والمعلومات التي توفرت لديها عن وجود موظفين من جنسيات مختلفة داخله.

الـفـصـل الثـالث :

ردود الأفعال الإقليمية و الدولية

و جهود التسوية

و السيناريوهات المستقبلية

تـمـهـيـد :

إن جهود التسوية اللأزمة تبنى و ترتبط ارتباطا وثيقا بردود الأفعال تجاه التدخل من القوى الإقليمية و الدولية، ويجب وضع ردود الأفعال هذه في الحسبان، عندما نبحث عن آليات و جهود التسوية و التعاون لمواجهة ظاهرة الإرهاب في منطقة غرب إفريقيا، حيث أنها ظاهرة متفردة لسببين : **أولا:** تمركز العناصر الإسلامية المتطرفة بكثافة في نطاق جغرافي واسع و **ثـانيا:** أنه بالقرب من أوروبا،حيث يهدد المصالح الأوروبية، وخاصة الفرنسية، في المنطقة ولهذا لابد من تصور للسيناريوهات المستقبلية و مدى ما يمكن ان تقدمه للخروج من الأزمة، التي لن تنحصر في مالي بمفردها، و لكن يمكن أن تنتشر في غرب إفريقيا بكاملها.عليه سوف نتطرق في فصلنا المعنون بـ **ردود الافعال الاقليمية و الدولية و جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية إلى مايلي :**

المبحث الأول : ردود الأفعال الإقليمية و الدولية اتجاه التدخل

المطلب الأول: ردود الأفعال الدولية اتجاه الأزمة

المطلب الثاني : ردود الافعال الاقليمية اتجاه التدخل

المبحث الثـــــاني :الجهود المبذولة والسيناريوهات المتوقعة

المطلب الأول :جهود التسوية والتعاون الإقليمي لمواجهة ظاهرة الإرهاب

المطلب الثاني : السيناريوهات المتوقعة

المبحث الأول : ردود الأفعال الإقليمية و الدولية اتجاه التدخل:

المطلب الأول: ردود الأفعال الدولية اتجاه الأزمة:

الفرع الأول : مـــــجـــــــلس الأمن:

رحب مجلس الأمن بالعمل السريع الذي قامت به القوات الفرنسية بناءا على طلب السلطات الإنتقالية في مالي ،لوقف هجوم الجماعات الإرهابية المتطرفة المسلحة ، وكذلك الجهود الكبيرة للقوات الفرنسية وبعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية، لدعم قوات الدفاع والأمن المالية لإستعادة السلامة الإقليمية، كما رحب بدعم المجتمع الدولي وشجعه على تقديم الدعم الواسع عن طريق اتخاذ طريق الإجراءات المنسقة لتلبية الإحتياجات الفورية وطويلة الأجل [1].

أدان مجلس الأمن الهجوم الذي شنته جماعات إرهابية متطرفة جنوب مالي في 10 يناير 2013، و حث الدول و المنظمات الإقليمية و الدولية إلى المشاركة و التعاون بفاعلية لمواجهة الخطر الذي يشكله الإرهاب. أدان مجلس الأمن كل ما يرتكب في مالي من تجاوزات و إنتهاكات لحقوق الإنسان، و إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حالات الاعدام خارج القضاء، و حالات الاعتقال و القتل و التشويه، و تجنيد الاطفال و استخدامهم في الهجمات. كما أدان المجلس إستخدام الجماعات المسلحة للأسلحة، و طلبها بوقف الأعمال العدائية، و التعجيل بالدخول في عمليات التفاوض الشاملة، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

قرر مجلس الأمن أن يكون قوام البعثة المتكاملة 11.200 من الأفراد العسكرين، بما في ذلك كتائب احتياطية للانتشار السريع حسبما تقتضيه الحالة.

[1] القرار رقم 2056بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا ،وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي (5تموز /يوليو2012)،والقرار رقم 2071بشأن مالي (12 تشرين الأول /أكتوبر 2012)،والقرار رقم 2085بشأن مالي (20 كانون الأول / ديسمبر 2012).

و كذلك 1440 فرد من أفراد الشرطة، لكفالة الأمن و تحقيقه، مع دعوة الدول الأعضاء إلى الإسهام بقوات عسكرية و قوات الشرطة من اجل تعزيز قوة البعثة المتكاملة و الإضطلاع بمسؤولياتها.

يؤذن للأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة التعاون بين البعثات، ولا سيما البعثة المتكاملة، و بعثة الامم المتحدة في ليبيريا، و عملية الامم المتحدة في ساحل العاج، و القيام بعمليات نقل مناسبة للقوات و عتادها من البعثات الاخرى التابعة الى البعثة المتكاملة. و يطلب الأمين العام أيضا من الأمين العام التعجيل بتعيين ممثل خاص في مالي، تكون له من تاريخ تعيينه، الصلاحية العامة في الميدان، لتنسيق جميع انشطة الأمم المتحدة ووكالاتها و برامجها في مالي.

قرر مجلس الأمن أن تشمل ولاية البعثة المتكاملة كالآتي[1] :

- دعم السلطة الانتقالية و تحقيق الإستقرار ، و ردع التهديدات.
- دعم السلطة في توسيع نطاق إدارة الدولة و بسط نفوذها.
- دعم جهود اعادة بناء قطاع الأمن، من طريق المساعدة التقنية.
- مساعدة السلطة من طريق التدريب، و خاصة في مجال إزالة الألغام، و ادارة الاسلحة و الذخائر.
- مساعدة السلطات في وضع برنامج لنزع السلاح ، و اعادة دمج الميليشيات و تفكيكها.

[1]François Hollande à Dakar : 'Le temps de la Françafrique est révolu' ", *Le Monde*, 12/10/2012, viewed 20/1/2013 ; http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/10/12/hollande-exprime-sa-grande-confiance-dans-le-senegal-et-l-afrique_1774886_3212.html

الـــــفـــــــرع الثـــــــــاني: الإتـــــــــــحاد الأوروبي:

وافق وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي على تسريع البحث و التخطيط لمهمة عسكرية محتملة تهدف الى مساعدة الجيش المالي على استعادة شمال البلاد الذي تحتله مجموعات إسلامية مسلحة. جدد وزراء الدول السبع و العشرين في لوكسمبورغ التأكيد على " عزم الاتحاد على المساهمة في جهود مالي" من أجل تسوية " الأزمة السياسية و العسكرية الخطيرة " التي تتخبط فيها البلاد، على ما جاء في ختام الاجتماع.و لذلك طلبوا " تعميق و تعجيل اعمال تخطيط مهمة عسكرية محتملة في إطار سياسة الامن والدفاع المشترك ". و أعرب وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" عن إرتياحه بالقول أن الإتحاد الأوروبي " قرر بوضوح الإلتزام إزاء مالي و الساحل"، و أضاف أن الإتحاد الأوروبي قرر فضلا عن ذلك " تكثيف مساعدتة للشعب المالي"[1].

وعلى الصعيد السياسي تشجيع جهود الحكومة المالية باستعادة التعاون من اجل التنمية تدريجيا " حسب وتيرة العملية الإنتقالية في باماكو. من جانبه قال نظيره الألماني **غيدوفسترفيلي** " لايمكننا أن نقبل بأن يستقر الارهاب في منطقة خارجة عن القانون في شمال مالي " مؤكدا أن "الأمر لا يتعلق بإرسال قوات مقاتلة بل دراسة إرسال بعثات تأهيل". و أوضح الإتحاد الأوروبي أن الهدف من هذه المهمة سيكون " إعادة تنظيم و تدريب قوات الدفاع المالية مع الأخذ في الإعتبار الشروط الضرورية لضمان فعالية المهمة المحتملة بما فيها الدعم الكامل للسلطات المالية".

[1]ibid , http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/10/12/hollande-exprime-sa-grande-confiance-dans-le-senegal-et-l-afrique_1774886_3212.html

و قال مسؤول أن الخبراء الأوروبيين يدرسون عدة اختيارات، و يبدو ان من أفضلها نشر أكثر من 150 مدرب عسكري لتدريب الجنود الماليين في مهلة تتراوح ما بين 4 اشهر الى 6 أشهر.

و أفادت مصادر دبلوماسية أن هناك خيار آخر أكثر طموحا ينص على إرسال مزيد من الرجال، حوالي 400 يرافق بعضهم الجيش المالي في استعادته شمال البلاد. و تريد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التوصل الى موقف مشترك قبل الاجتماع الذي سيعقده في 19 اكتوبر في باماكو اكبر الفاعلين في محاولة تحديد "استيراتيجية متماسكة" و اوضحت النتائج أن تلك "الأعمال يجب أن تتم بالتشاور الوثيق مع المنظمات و خاصة منها الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا و الدول المعنية".

و صادقت الأمم المتحدة على قرار يمهد لنشر قوة دولية في مالي و أمهلت دول غرب إفريقيا 45 يوما لتوضيح مخططاتها. و ذلك بعد إنقضاء 22 يوم على بداية التدخل العسكري الفرنسي، كما دعا الإتحاد الأوروبي ممثله الخاص لمنطقة الساحل، إلى التنسيق مع البعثة المتكاملة و الشركاء الذين يقدمون المساعدة لمالي في مجال إصلاح القطاع الأمني [1].

كما رحب بنشر بعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي، التي توفر التدريب و المشورة من أجل الإسهام في تعزيز السلطة المدنية و إحترام حقوق الانسان،أجمعت القوى والنخب السياسية الفرنسية بيمينها ويسارها على الوقوف جبهة واحدة وراء الرئيس فرنسوا هولاند في القرار الذي اتّخذه بإرسال القوّات الفرنسية إلى مالي، ولم يسمع صوت معارض لهذا التدخّل باستثناء صوت النائب في الجمعية الوطنية

[1] François Hollande à Dakar : 'Le temps de la Françafrique est révolu' ", *Le Monde*, 12/10/2012, viewed 20/1/2013 ; http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/10/12/hollande-exprime-sa-grande-confiance-dans-le-senegal-et-l-afrique_1774886_3212.html

الفرنسيّة وأحد أقطاب تيّار الأيكولوجيين "**نوال مامير**" الذي رأى أنّ التدخّل هو استمرار لسياسة فرنسا– إفريقيا ذات الخلفية الإستعمارية[1].

كما جاء في إعلان للرئيس فرنسوا هولاند في خطابٍ ألقاه خلال زيارته السينغال في أكتوبر 2012 أنّ زمن سياسة "فرنسا المهيمنة على القارّة الأفريقية" (فرنسا– إفريقيا) قد ولّى[2].

الفرع الثالث: الولايات المتحدة الامريكية

أكد الرئيس "أوباما" أن الولايات الأمريكية تقف الى جانب شعب و حكومة مالي، و تتطلع بشكل وثيق مع الحكومة الجديدة، من أجل توسيع و تعميق العلاقات بين البلدين. و أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تفضل الحل السلمي، و تخشى من حدوث ضربات انتقامية من قبل تنظيم القاعدة ضد مصالحها و رعاياها.

على غرار ما حدث الآن مع الرعايا الفرنسيين. كما عبر الجنرال " كارتر هام " القائد الاعلى للقوات الأمريكية الإفريقية (أفريكوم)، بان اي عمل عسكري سيزيد من تدهور الأوضاع، وأن المفاوضات هي الحل الأمثل للأزمة[3].

---

[1] ibid ; http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/10/12/hollande-exprime-sa-grande-confiance-dans-le-senegal-et-l-afrique_1774886_3212.html

[2] ibid ;http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/10/12/hollande-exprime-sa-grande-confiance-dans-le-senegal-et-l-afrique_1774886_3212.html

[3] Luis Ramirez, "US Military Expands Presence in Africa", *Voice Of America*, 25/6/2012 viewed 20/8/2017 http://www.voanews.com/content/us-military-africa/1249035.html

المـــــطـــــــــلب الثاني : ردود الأفعال الإقليمية اتجاه التدخل

الفرع الأول: موقف الايكواس و الاتحاد الافريقي

أنشا الإتحاد الإفريقي و الجماعات الإقتصادية لدول غرب افريقيا ، فرقة عمل مشتركة معنية بالأوضاع في مالي، في مقر الإتحاد الإفريقي باديسا أبابا، ما استحقوا به ثناء مجلس الأمن على ما يبذلونه من جهد لحل الأزمة في مالي.

نظم الاتحاد الإفريقي مؤتمرا للمانحين في أديسا ابابا، في 29 يناير 2013، دعما للبعثة ولقوات الدفاع و الأمن المالية. كما تعهد الإتحاد بالإسهام من خلال أنصبته المقررة. عقد الإتحاد الإفريقي إجتماعات منتظمة لفريق الدعم و المتابعة المعني بالحالة في مالي، الذي أنشأه مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي، و حضرها شركاء دوليون آخرون، في 05 فبراير و 19 أفريل 2013 ، جرى التنسيق فيها لتعزيز الأمن السياسي و الإستقرار و التقدم في مالي.

الفرع الثاني: موقف دول الجوار الاقليمي :

- **الجـــــــزائـــــــــــر :**

إن مواقف الدبلوماسية الجزائرية المستوحاة من ميثاق طرابلس 1962 المؤسس لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المستقلة،و المتبناة من معظم المنظمات الدولية و الإقليمية قائمة على مبادئ حسن الجوار والإحترام و التقدير.

يرجع سبب تبني الجزائر تلك المبادئ إلى التقاليد الثورية و تجاربها مع المحيط الخارجي علما أنها محددة في الدستور و ثابتة لا تتغير بتغير الحكام و الرؤساء و حتى القضايا،تعتبر منطقة الساحل

منطقة التهديدات الأمنية، البشرية و البيئية التي تتحرك فيه الدبلوماسية الجزائرية بحركية و ديناميكية مكثفة استنادا على العمق الإستراتيجي باعتبارها بوابة إفريقيا نحو أوروبا وذو بعد تاريخي،إنساني و حضاري[1].

ففي الحدود الجنوبية للجزائر عرفت دولة المالي أزمة إنفصال الطوارق التي إنجرّ عليها تداعيات على كل دول الساحل، السبب الذي أدى بالجزائر للتركيز على الحل السياسي السلمي و تفادي التدخل الأجنبي العسكري الذي قد يزيد من حدة المخاطر و التهديدات ، لكن الإشكال المطروح هو أن موقف الجزائر اتجاه الأزمة تعارض مع مبادئها الثابتة خاصة حين وافقت على فتح مجالها الجوي للقوات الجوية الفرنسية للقيام بعمليات العسكرية في شمال مالي[2]،ما جعلها لأن تكون عرضت للانتقادات معربين:أن الجزائر بهذا القرار قد شجعت التدخل الأجنبي في شمال مالي مع العلم أن تراجعت الجزائر على هذا الأخير و تم غلق المجال الجوي لاحقا.

إضافة إلى ما سبق فالدبلوماسية الجزائرية تمتاز بطابعها الأزموي أي تتحرك إلا وقت الأزمات و النزعات و ليس كل النزعات، ما يجعلها جامدة و متقطعة و غير مستمرة مع دول الساحل نتيجة سيطرة العوامل الشخصية على الدبلوماسية معناه أن العلاقات مع الدول تتغير بتغير الرؤساء وهذا ما يعبر عن تراجع و انعدام الدبلوماسية في دول الساحل، من الفروض أن تكون منطقة الساحل من أولويات الدبلوماسية الجزائرية شأنها شأن المغرب العربي و إفريقيا، من منطلق أن هذه المنطقة كانت محل تفاوض في اتفاقيات أيفيان لكن ما يلاحظ على الدبلوماسية الجزائرية أنها تهتم و تتجه نحو الشمال

---

[1] **بومدين و قاسي، المقاربة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، الذكر،نقلا عـن :**
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/arabi_bu_madani_%20Moustaqbal_%20Arabi_%20456%20_final.indd-6.pdf ، بتاريخ: 10-09-2017،على الساعة: 17سا.

[2] **بومدين و قاسي، مرجع سبق ذكره.**

"أوروبا" مرتكزة على الدبلوماسية المتعددة الأطراف ما فسح المجال لدول أخرى لإقامة مشاريع في المنطقة تعود بالسلب على المصالح الجزائرية.

تمتلك الجزائر كل المقومات الاقتصادية،الطبيعية،الدبلوماسية الفعالة التي تسمح لها من اجل تكون فاعل أساسي في أزمة شمال مالي إلا أنها تلتزم بالصمت في الكثير من القضايا. عدم الاهتمام الدبلوماسية الجزائرية بالمجال الثقافي و الديني أي إمكانية ربط المنطقة بعامل الدين و اللغة و هذا باستخدام الزوايا التيجانية كورقة رابحة لحل الأوضاع في شمال مالي.

يطلق على الدبلوماسية الجزائرية بالدبلوماسية الحذرة من خلال سعيها بان لن تكون طرفا في أي نزاع بل تعمل من اجل لنجاح وساطتها عن طريق جمع الأطراف المتنازعة و حثهم على التفاوض من اجل تسوية النزاعات بالطرق السياسية السلمية[1] .

- **ليـــبيـــــــا :**

كما أعلنت حكومة ليبيا تأييدها للتدخل العسكري الفرنسي، مادامت الحلول السياسية لم تنجح،الأمر الذي قوبل بانتقادات داخلية خوفا من ردود الأفعال للتنظيمات المتشددة، خاصة في شرق ليبيا، التي ستستهدف المصالح الغربية، و لدى الطوارق الذين يقطنون جنوب غرب ليبيا، و الذين لهم روابط إثنية وقبلية وثيقة مع طوارق مالي.

[1] بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي:بين الاستمرار و التغيير، مرجع سابق الذكر، على الرابط: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdf بتاريخ10-9-0، على الساعة: 11سا:30د.2017

الفرع الثالث: دول الطوق(النيجر و موريتانيا و الجزائر)

مع تصاعد الأزمة في مالي، و تمكن الجماعات المسلحة من السيطرة على الشمال، الذي يمثل ثلثي الدولة. زادت مخاوف دول الساحل المجاورة لمالي من انتقال عدوى هذه الجماعات الى أراضيها، أو التعاون مع جماعات داخلية، أو تكوين خلايا إرهابية داخلها. و تفاوتت درجة التهديد لهذه الدول الأكثر تعرضا، وهي ما تعرف بدول الطوق المكونة من النيجر، و موريتانيا، و الجزائر وترى هذه الدول أن تسوية الأزمة في مالي لابد أن تعتمد على الحوار أكثر من استخدام القوة المسلحة.

أما موريتانيا، فتؤثّر أزمة مالي في الديناميكيات الداخلية الأساسية. لقد كان للتشنّجات والمظالم الإثنية–العرقية دور رئيس في تحديد التوجّهات الموريتانية في الجهة الأخرى من الحدود.

فمع أن نواكشوط تملك خبرة في التدخّل في شمال مالي ضد الإرهابيين، رفضت الانضمام إلى قوات باماكو أو إلى الفرقة العسكرية التابعة المنطقة، للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في مواجهتها مع الطوارق[1].

وقد انتظرت صدور تفويض من الأمم المتحدة قبل التعهّد بإرسال جنود. لكن ومع أن مجلس الأمن الدولي وافق منذ وقت قصير على تشكيل "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، قد يعمد الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى فرملة نشر الجنود الموريتانيين، لأن كل خطوة يقوم بها في ما يتعلق بالأزمة في مالي، تتعرّض إلى التدقيق الشديد والإنتقادات الحادّة من المعارضة السياسية في الداخل، والتي ندّد معظمها بالتدخّل الخارجي الواسع في شؤون الدولة المجاورة.

[1] بينجامين ونيكلز، مالي التداعيات والأزمة والإقليمية ،
http://carnegieendowment.org/sada/52019(2017/09/10)(11:30)

في هذا السياق، يضع اللاّجئون الحكومة في نواكشوط أمام تحدّيات كبيرة. لقد استقبلت موريتانيا العدد الأكبر من اللاّجئين القادمين من مالي، ويقيم جميعهم تقريباً، وعددهم 70 ألفاً، في مستوطنة واحدة في **مبيرا** التي تقع عند الحدود الشرقية للبلاد مع مالي. وقد استنكرت الوكالات الدولية تردّي الظروف الصحية في المخيم، والنقص في المياه والسكن الملائم، وسوء التغذية.

إلا أن الموريتانيين يعانون أيضاً من ظروف معيشية سيئة فضلاً عن النقص السنوي في المواد الغذائية في بلدان الساحل، لذلك تخاطر الحكومة الموريتانية برصيدها السياسي في حال اعتبر مواطنوها أنها تدعم اللاجئين الغرباء وتقدّم لهم المنافع. وهكذا لايزال الرئيس الموريتاني مضطراً على ضوء الأزمة في مالي إلى السير على حبل رفيع بين الالتزامات الدولية وبين الواجبات المُلقاة على عاتقه في الداخل[1].

لا تلوح في الأفق بوادر حقيقية بأن دول شمال أفريقيا ستتحرّر قريباً من التحديات الأمنية التي تطرحها الأزمة في مالي، تحتاج دول المنطقة إلى إنجازات سياسية كبرى وتعديلات أساسية في سياساتها كي تتمكّن فعلاً من تحسين طريقة تعاطيها مع الأزمة. فمن أجل كبح التداعيات الآتية من الساحل والتي تتسبّب بزعزعة الأمن، على حكومات شمال أفريقيا أن تنخرط على نطاق واسع في أنشطة مثل تبادل المعلومات، والتنسيق القانوني، والتدريب المشترك للجيش والأجهزة الأمنية. لقد بُذِلت جهود في هذا الاتجاه من قبل،إلا أنه يُستبعَد قيام تعاون[2].

- **النـــــيـــــجر** :

أدى استيلاء المتمردين الإسلاميين على شمال مالي بعد انقلاب عام 2012، والتدخل العسكري اللاحق بقيادة فرنسا، إلى إتساع المخاوف من امتداد التمرد إلى دول أخرى في المنطقة. وتناضل النيجر،التي تعاني من مشاكل اجتماعية وسياسية مماثلة لتلك الموجودة في مالي، من أجل تأمين أراضيها

[1] بينجامين ونيكلز، مالي التداعيات والأزمة والإقليمية ، **مرجع سابق** .
[2] بينجامين ونيكلز، مالي التداعيات والأزمة والإقليمية ،مرجع سبق ذكره .

من المسلحين الذين لا زالوا نشطين في المناطق البرية النائية في منطقة الساحل، ويشكل انعدام الأمن تهديداً مؤكداً، فقد عانت البلاد من هجمتين متزامنتين في 23 مايو، عندما شن مسلحون هجوماً على قاعدة عسكرية ومنجم لليورانيوم يديره فرنسيون في الشمال، مما أسفر عن مقتل العشرات .

وقال **مختار بلمختار**، أحد أبرز الجهاديين في منطقة الساحل منذ وقت طويل، والذي أعلن مسؤوليته عن الهجوم على مصنع الغاز الجزائري في يناير الماضي، أن مقاتليه هم الذين شنوا الهجمتين. كما أعلنت الحركة من أجل الوحدة والدفاع غرب إفريقيا(MUJAO) ، التي كانت تعمل في شمال مالي قبل أن يطردها الجيش الفرنسي، مسؤوليتها عن الهجومين أيضاً[1] .

- **تعـــزيـــــز الأمـــــن :**

وتعكف نيامي على تعزيز استراتيجيتها الأمنية. ففي أكتوبر 2012، دشنت خطة خمسية تبلغ قيمتها 2.5 مليار دولار لتأمين المنطقة الشمالية وتطويرها، التي يقول سكانها، وخاصة الطوارق منهم، أنهم يتعرضون للتهميش. وكما هو الحال في دولة مالي المجاورة، نفذ الطوارق في شمال النيجر سلسلة من حركات التمرد التي تطالب بالحكم الذاتي والإدماج الاجتماعي والسياسي وتطوير موطنهم وقد أدخلت البلاد أيضاً إصلاحات قانونية، وسنت تشريعات لمكافحة الإرهاب، وشكلت فريقاً خاصاً من المحامين وضباط الأمن للعمل مع الحكومة في قضايا الإرهاب، ورفعت مستوى المعدات العسكرية والتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة بشأن الأمن، وقد بدأت طائرات أمريكية من دون طيار تعمل في النيجر في ديسمبر 2012. كما يجري تدريب القوات النيجرية من قبل نظرائهم الأميركيين والفرنسيين[2] .

[1] إيرين ،قلب الأزمة ،تحليل النزاعات ،النيجر تناظل لتأمين حدودها في أعقاب أزمة مالي :
vehicle and crew at Bamako Airfield, Mali, A Malian airfield force protection NIAMEY Africa ,12/09/2013http://www.irinnews.org/fr/report/98756/analyse-après-le-mali-le-niger-peine-à-sécuriser-ses-frontières. (20/09/2017) (16:31)

[2] إيرين، **المرجع نفسه.**

وقال **ديفيد زونمينو**، كبير الباحثين في شؤون غرب أفريقيا في معهد الدراسات الأمنية(ISS) ، في تصريح لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن "النيجر لم تظهر التزاماً سياسياً فحسب، بل برهنت أيضاً على وجود مستوى معين من الاتساق في التعامل مع تهديد الإرهاب. ويرى المحللون أن النيجر، وهي دولة فقيرة تقع في منطقة الساحل ومعرضة للجفاف وندرة الغذاء، تواجه تهديدات إضافية من حركة بوكو حرام المسلحة في نيجيريا إلى الجنوب ومن الميليشيات في الشمال الذين يشتبه في أنها تنشط في جنوب ليبيا .

أما من الناحية السياسية، فقد سعت النيجر إلى تحسين إدماج سكانها الطوارق من أجل إنهاء عدة حركات تمرد دورية،فشل ائتلاف الوحدة وخلال احتفال النيجر بعيد الاستقلال في 3 أغسطس الماضي، دعا الرئيس محمدو إيسوفو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، كجزء من خطة التماسك السياسي التي يرى أنها ضرورية للتعامل مع التهديدات الأمنية في البلاد. مع ذلك، أدى تغيير وزاري لاحق إلى فقدان ائتلافه الحاكم لدعم حليفه الرئيسي، الذي استقال من منصبه احتجاجاً على عدد المقاعد التي خصصت له في الحكومة الجديدة[1].

عندما يتعلق الأمر بالخطط الأمنية، فإن هذا بالتأكيد يضعف الإجماع الوطني الذي ساد حتى الآن في النيجر. لقد كان الإجماع المؤسسي بمثابة العمود الفقري لآلية الإستجابة التي عادلت أثر التمرد في مالي واستطاعت إدارة الهجمات المتعاقبة،" كما أفاد زونمينو.

ولكن المحلل السياسي لشؤون غرب إفريقيا **كاميسا كامارا** أفاد أنه لا يوجد تأثير كبير للخلافات السياسية على المخاوف الأمنية في النيجر بتقديم حوافز مالية لإعادة موظفي مالي إلى الشمال.

يتمثل الخطر في أن الإنفاق على برامج المساعدة الاجتماعية يمكن تعديله على نحو متزايد تبعاً للمخاوف الأمنية، ومن المشكوك فيه أن يصب هذا في مصلحة سكان النيجر ككل وأضاف **كامارا**، في

[1] إيرين ،**مرجع سبق ذكره**،
http://www.irinnews.org/fr/report/98756/analyse-après-le-mali-le-niger-peine-à-sécuriser-ses-frontières

إشارة إلى الرئيس **وهاما أمادو**، زعيم الحليف الرئيسي لإتلافه، أن "التداعيات السياسية تشير أكثر إلى الترتيبات السياسية السطحية التي سادت قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية عام 2011 والصراع التالي على النفوذ بين إثنين من الشخصيات السياسية المتناقضة لكنهما يكملان بعضهما البعض ."

- **تهـــــديـــــات أخرى :**

وبالإضافة إلى المخاوف الأمنية، تناضل حكومة محمدو، التي وصلت إلى السلطة في عام 2011 بعد فترة وجيزة من عدم الاستقرار، من أجل تحسين حياة المواطنين، الذين يعيش الجزء الأكبر منهم في فقر مدقع. ويذكر أن النيجر تقع في الجزء السفلي من مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة .

وعلى الرغم من سعي الحكومة لإدخال التحسينات في قطاعات مثل الصحة والتعليم و الزراعة، إلا أن نحو 85 بالمائة من مواطني النيجر ما زالوا يعيشون على أقل من دولارين اثنين في اليوم، كما يعاني نحو 2.9 مليون شخص حالياً من نقص في المواد الغذائية[1].

ويقول المحللون أن الكوارث الطبيعية ونقص الغذاء المتكرر تهديدات أكبر من المخاوف الأمنية بالنسبة للعديد من سكان النيجر، وكانت البلاد قد طلبت مؤخراً المساعدة وذلك في أعقاب الدمار الذي حاق بها بسبب الفيضانات التي أسفرت عن مقتل عشرين شخصاً وتشريد حوالي 75,000 آخرين .

والجدير بالذكر أن النيجر تمتلك أكبر احتياطي من اليورانيوم في العالم، ولكن لم يكن لإيرادات تعدين اليورانيوم تأثير يذكر على حياة العديد من السكان. وحين بدأت البلاد بضخ النفط لأول مرة في أوائل عام 2011، اضطرت لاحقاً إلى خفض ميزانيتها بسبب ضعف الإيرادات.

[1] إيرين،**مرجع سبق ذكره،**
http://www.irinnews.org/fr/report/98756/analyse-après-le-mali-le-niger-peine-à-sécuriser-ses-frontières

وقد تؤثر هذه الفجوة على ميزانية الأمن في النيجر. من جهته، أفاد جان هيرفي جيزيكل، أحد كبار المحللين في مجموعة الأزمات الدولية، أن "التركيز المكثف على الأمن يمكن أن يؤثر على الإنفاق على القطاعات الاستراتيجية الأخرى في ميزانية النيجر فقد زادت ميزانية الدفاع.

المـــــــبـــــحث الثاني :الجهود المبذولة والسيناريوهات المتوقعة :

المطلب الأول :جهود التسوية والتعاون الإقليمي لمواجهة ظاهرة الإرهاب :

مما لا شك فيه ان جهود التسوية للازمة تعددت اطرافها، ما بين الايكواس بوصفها منظمة اقليمية فرعية لإقليم غرب إفـريقيا، و الإتحاد الإفريقي المنظمة الإقليمية للقارة الافريقية ، و أيضا المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن ، و كذا بعض دول الجوار الإفريقي، ومن المعلوم أيضا أن هذه الجهود كلها بدأت مبكرا، واستمرت لفترة تتأرجح ما بين النجاح و الفشل.

ارتبطت جهود التسوية بالتخوف المشوب بالحذر من امتداد الصراع الى مناطق مجاورة تهدد دول الجوار الإقليمي، أو تهدد المصالح الأوروبية بالمنطقة، أو تهدد السلام العالمي، نظرتا لأن أطرافها في غرف المجتمع الدولي هي منظمات إرهابية، سواء كانت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أو ما يرتبط بها من تنظيمات إسلامية متطرفة[1].

الفرع الأول :جهود الجماعات الإقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس):

قررت الإيكواس، في 12 أفريل 2012 تعليق عضوية مالي بها، و فرض عقوبات إقتصادية عليها، وكذلك فرض حظر إقتصادي يشمل إغلاق جميع الحدود لدول الجوار معها من الدول الأعضاء

[1] القرار رقم 2056بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا ،وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي (5تموز /يوليو2012)،والقرار رقم 2071بشأن مالي (12 تشرين الأول /أكتوبر 2012)،والقرار رقم 2085بشأن مالي (20 كانون الأول / ديسمبر 2012).

بالجماعة، بحسبانها دولة حبيسة و إستثنت من ذلك الحظر السلع ذات الصلة الإنسانية كالأغذية والأدوية و ما يلزم للحاجات الإنسانية.

في أول أفريل، توصلت الجماعة لاتفاق سياسي مع قادة الإنقلاب وقع عليه "**امادو ساناغو**"في باماكو ينص على تولي رئيس الجمعية الوطنية " ديونكوندا تراوري " الرئاسة لمرحلة إنتقالية، مع تعيين رئيس للوزراء و حكومة انتقالية ، للعمل بالعودة بالبلاد إلى النظام الدستوري ، بتنظيم اقتراع رئاسي خلال 40 يوما، و أعلن رئيس المجموعة الحالي الحاج " **الحسن وتارا**" رئيس ساحل العاج بانه سيرفع العقوبات الإقتصادية على الجماعة فور توقيع الإتفاق .

عندما تأزم الموقف نتيجة استمرار قوات التمرد في الشمال في تحقيق إنتصاراتها، و الزحف جنوبا و الإستيلاء على المدن المهمة، قررت الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في 02 جويلية 2012، إرسال قوات تابعة لها قوامها 3300 جندي، لمساعدة القوات الحكومية في إستعادة السيطرة على المناطق الشمالية و تحقيق الأمن و الإستقرار على إن هذا هو الأساس لتسوية على أن هذا هو الأساس لتسوية الأزمة و قد طلبت من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على إرسال هذه القوات، مستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز التدخل العسكري.

استمرت جهود الإيكواس في التنسيق بين دول الأعضاء بها و بين الإتحاد الافريقي و الأمم المتحدة و بعض الدول الأوروبية . و يلاحظ أن فرنسا من أكثر الدول حرصا على تدخل الإيكواس، فإذا كان الموقف الدولي يتسم بالتريث منذ بداية الأزمة، فان فرنسا كانت الأكثر إهتماما، و لعبت دورا كبيرا في صدور قرار مجلس الأمن رقم 2056، الصادر في 05 يوليو2012 [1].

[1] القرار رقم 2056بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا ،وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي (5تموز /يوليو2012)،والقرار رقم 2071بشأن مالي (12 تشرين الأول /أكتوبر 2012)،والقرار رقم 2085بشأن مالي (20 كانون الأول / ديسمبر 2012).،مرجع سبق ذكره .

رحبت الإيكواس أيضا بقرار مجلس الأمن لرقم 2071،الصادر في 12 اكتوبر 2012، و المتعلق بنشر القوات الدولية العسكرية، و إتخذت خطوات إيجابية، سواءا بالمشاركة أو تقديم الدعم المنسق للجهود التحضيرية بالوسائل المطلوبة كافة، طبقا لما هو صادر بالقرار رقم 02 [1].

عند بدا القوات الفرنسية بالعملية العسكرية " سرفال " (القط المتوحش) في 11 يناير 2013، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و بلجيكا و الدانمارك و الامارات و كندا و المملكة المتحدة، ضد العناصر المتشددة في مالي. لم يقتصر دور الإيكواس على الترحيب في العمليات فقط بل كانت مشاركة تماما بالقوات الإفريقية البالغ عددها 3300 جندي من دول المجموعة المتمثلة في نيجيريا والنيجر وبوركينافاسو، فضلا عن قوات من دول إفريقيا أخرى[2].

الفرع الثاني:جهود الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة :

بدأت جهود الإتحاد الإفريقي الفعلية، منذ وقوع الإنقلاب، ودعما منه في مساندة الشرعية الدستورية، رفض الإتحاد الإفريقي الإعتراف بالإنقلاب، و قرر تعليق مشاركة مالي في أنشطة الإتحاد الإفريقي المنظمة الإفريقية كافة، وكذلك خلال اجتماع استثنائي لمجلس السلم و الأمن التابع له. كما قرر **ايشا** إرسال بعثة مشتركة مع الإيكواس إلى باماكو للضغط على قادة الإنقلاب.

نظم الإتحاد الإفريقي مؤتمرا للمانحين بمقر الإتحاد في أديسا أبابا، في29 يناير 2013، دعما لقوات الدفاع و الأمن المالية، و حث جميع الجهات على ترجمة مساعداتها إلى إسهامات فعلية.

[1] القرار رقم 2071 بشأن مالي (12 تشرين الأول /أكتوبر 2012)،والقرار رقم 2085 بشأن مالي (20 كانون الأول/ ديسمبر 2012).

[2] Tarik Ramadan, "Le Mali, la France et les Extrémistes", *Tarik Ramdan's blog*, 17/1/2013, viewed 09/09/2017 http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr .

تولى الاتحاد الإفريقي العمليات التنسيقية، و خاصة التنسيق الدولي لتعزيز الأمن السياسي، بعقد اجتماعات منتظمة لفريق الدعم و المتابعة المعني بالحالة الأمنية في مالي، الذي أنشاه مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، وذلك تحت رئاسة الإتحاد الإفريقي **باديسا أبابا**.

قبل بدء العمليات العسكرية، لعب الإتحاد الإفريقي دورا مهما، من خلال الإتصالات الدائمة مع الأمم المتحدة، متمثلة في مجلس الأمن، لتنسيق أدوار كل من الإيكواس و مجلس الأمن، و الإسهام في صدور قرارات مجلس الأمن المنظمة لعملية التدخل العسكري بالقوة المشتركة(أوروبية- إفريقية).

و كان موقفه داعما للتدخل الفرنسي في العملية "سرفال"، للقضاء على العناصر المتشددة في شمال البلاد،وتمكين الحكومة المالية من استعادة السيطرة و تحقيق الأمن و الإستقرار.

الفـــــــــــرع الـــــــــــثالث:الـــــــجهود الأروبية

إن أهم المواقف الأوروبية هو الموقف الفـرنسي، فقد تدخلت فرنسا بقوتها العسكرية للقضاء على القوات المسلحة المتمردة في شمال مالي ، دعما للحكومة المالية، و ذلك بعد أن رأت أن القوات الإفريقية لن تستطيع التدخل العسكري بمفردها نتيجة ضعف الموقف المالي و اللوجيستي و هذه الأسباب قدمت لفرنسا فرصة الاسراع بقيادة عملية التدخل العسكري في مالي[1].

كما شاركت الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و الإتحاد الأوروبي بالدعم اللوجيستي لقوات التدخل العسكري، و قامت مجموعة اخرى من الدول الأوروبية بدعم القوات الفـرنسية، سواء بنقل القوات أو تقديم الدعم المادي لها، ومنها ألمانيا، بلجيك أو الدنمارك و المملكة المتحدة، بحسبان أن قرار مجلس الأمن القاضي بالتدخل العسكري يعني عدم وجود فرصة أخرى للتسوية السلمية، و أن الازمة باتت مستحيلة الحل بأي طرق أخرى.

[1] ibid, http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr.

الفـــــــــرع الرابـــــــــع : جهود دول الجوار الإفريقي:

إن أكبر الجهود قدمتها الجزائر التي رحبت دائما بالجهود الدبلوماسية و السياسية لحل الأزمة،ولم ترحب بالتدخل العسكري.و قد ركزت دول الجوار على ان تتولى الجزائر تنسيق الجهود الرامية لحل الأزمة، و فوضتها في إدارة الحوار، و السعي بين الاطراف لتقريب وجهات النظر[1].

و تأتي وجهات النظر لدول الجوار من ان الجزائر علاقة تاريخية بالطوارق، بالإضافة إلى دعمها منذ إندلاع أزمة الطوارق في تسعينات القرن الماضي لتفضيل التسوية السياسية، مع بقاء المالي موحدة و ترى أن إستقرار المنطقة عامل حيوي لتأمين حدودها الجنوبية. إن جهود باقي دول الجوار تركزت في محاولة فض الأزمة سياسيا، من خلال تفويض الجزائر في إتخاذ الخطوات اللازمة لتقريب وجهات النظر و إنهاء الخلاف، و هي كل من : النيجر و نيجيريا و بوركيناقاسو و موريتانيا.

و عندما تبين عدم امكان التواصل الى اتفاقات سياسية ممكنة ، كانت هذه الدول داعمة للتدخل العسكري المباشر،ضمن قوات الإيكواس، لتشكيل قوة عسكرية قوامها 3300 جندي ، وهي التي اشتركت مع القوات الفرنسية القائدة للعملية العسكرية " سرفال"، للقضاء على القوات المسلحة في شمال مالي واستعادة الإستقرار و الأمن بمالي[2].

[1] ibid, http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr.

[2] الحرب في مالي المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/harbfimali/sec06.doc-ctv.htm

المطلب الثاني : السيناريوهات المتوقعة

لا يمكن الجزم بحقيقة ما سوف يحدث في مالي في مرحلة ما بعد التدخل العسكري الفرنسي،فهل ستعود إلى الإستقرار أم ستستمر حالة التمزق؟، ما بين رغبة الحكومة المركزية في الإستقرار و تحقيق الأمن،ورغبة القوات المتشددة في بسط نفوذها و السيطرة على المدن المستولى عليها ، و تحقيق تطلعاتها بتكوين دولة الطوارق. إن استمرار حالة الحرب لا يصب في مصلحة مالي و منطقة الغرب الإفريقي بأكملها، و كذلك ليس في مصلحة دول أوروبا، التي تريد أن تحمي مصالحها الإستراتيجية، و تريد مزيدا من تدفق المواد الخام الإستراتيجية اللاّزمة لها.

فدول غرب إفريقيا تحتل مراكز متقدمة في النفط و اليورانيوم و النحاس و الألماس و لحديد و الذهب، الذي تعد مالي ثالث أكبر منتج له في إفريقيا،و تتفهم الجماعات المتشددة تأثير وجودها بالإقليم على تهديد مصالح الدول الغربية ، التي تعدها العدو الأول لها .

و من ثم تسعى لتثبيت إقدامها بالإقليم و زيادة إمكاناتها و قدراتها باستمالة العديد من المجموعات المتشددة الصغيرة، و ضمها تحت لوائها. و كذا زيادة أعداد المؤيدين لها نتيجة إنتشار الإسلام وتمكنه في نفوس أهالي المنطقة،بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية و المعيشية الصعبة نتيجة السياسات الخاطئة لنظام الحكم. ولهذا يمكن القول هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة ، وهي [1]:

أولا: نجاح دول غرب افريقيا في القضاء على الإرهاب ، و خاصة في مالي.

ثانيا: فشل دول غرب افريقيا في القضاء على الإرهاب، مع تكوين دولة الطوارق و استمرار القتال.

ثالثا: فشل دول غرب افريقيا في القضاء على الارهاب و انتشاره و تمركزه في دول الاقليم.

[1] ibid, http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr.

الفرع الأول: السيناريو الأول :نجاح دول غرب افريقيا في القضاء على الارهاب ، و خاصة في مالي:

قد تنجح دول غرب افريقيا في تنسيق جهودها مع الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا و مجلس الأمن مستفيدة من التدخل العسكري الفرنسي و القوات الإفريقية التابعة للإتحاد الإفريقي.

في تجربة ذات دروس مستفادة، و محاولة اعادة تكرارها مع تلافي نقاط الضعف السابقة والاعادة الجيدة لقوة كافية تستطيع القيام بعمل حاسم للقضاء على الجماعات الاسلامية المتطرفة الموجودة في شمال مالي. مستفيدة من الدعم الدولي العسكري و اللوجيستي، و من ثم تبسط سيطرتها على الاقليم و القضاء على العناصر المسلحة ، او على الاقل طردها خارج البلاد ، و في هذه الحالة ستحقق الآتي:

1. القضاء على الجماعات الإسلامية .
2. إستعادة الأجزاء الشمالية المستولى عليها.
3. إعادة الأمن و الإستقرار في مالي.

و سوف ينسحب هذا على بقية الإقليم، و سيؤثر تأثيرين أساسيين[1]:

1. استقرار كل دول الاقليم، في حالة النجاح في القضاء على هذه القوى المسلحة قضاءا تاما.
2. انتشار عدم الاستقرار في دول اقليم غرب افريقيا اذا كان نتيجة ما جرى في المالي هو خروج هذه الجماعات الى الدول الاخرى المجاورة للحصول على موطن آمن.

[1] ibid, http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr(09/09/2017).

الفرع الثاني : السيناريو الثاني: فشل دول غرب افريقيا في القضاء على الارهاب مع تكوين دولة الطوارق و استمرار اعمال القتال.

وهذا السيناريو يتوقف على مدى قوة و تسليح عناصر الإسلام المتشددة ، و مدى ما تحصل عليه من دعم مستمر، و يؤدي إلى زيادة قدرتها القتالية في مواجهة القوات الحكومية في مالي . كما انه يتوقف ايضا على تفهم دول الغرب الإفريقي لخطورة ما يحدث في مالي، و تأثير ذلك عليها ، و مدى ما ستقدمه من تعاون مع مالي في المجالات الدفاعية و الامنية للقضاء قوى الاسلام المتشددة . وكذلك على قدرة مالي على الصمود [1].

فإذا لم تقم دول غرب افريقيا باعمال منسقة تحت قيادة الإيكواس ذات الخبرة العالمية في تجاربها السابقة في السنغال و ساحل العاج و النيجر و غيــرها، فإنها بالقطع لن تستطيع القضاء على الإرهاب. فمالي لها وضع خاص حيث تواجه حكومتها تركيبة إثنية متعددة، فنحو 90 %من سكانها مسلمون منقسمون ما بين الشمال الذي يعيش فيه الطوارق، و الجنوب الذي يقطنه العرب و المور، إضافة إلى إن القتال تزامن مع انخفاض النمو الإقتصادي الذي بلغ 1.1%قبل عام 2011 .

و مع حدوث الإنقلاب في مارس 2012 ازدادت الأوضاع الإقتصادية سوءا ، و أثر هذا على كفاءة الأجهزة الحكومية و خاصة الدفاعية و الأمنية ، و أيضا زاد من سخط مناطق الطوارق نتيجة نقص الإهتمام بها.

إن زيادة استياء الطوارق في شمال البلاد، نتيجة أوضاعهم الإقتصادية، و سوء حالة البنية الأساسية للإقليم، و يجعلهم مرتعا خصبا لقوى الإسلام المتشددة ، بحيث تزداد حدة العداء للحكومة، ومحاولة التخلص من سيطرتها و الانفصال لإقليم الأزواد. و هو ما أعلن من قبل و أصبح تجربة سابقة، و رفع العلم، و طرد القوات الحكومية منه، إلا أنه لازال تابعا للدولة ، التي تحاول بسط سيطرتها عليه.

[1] Ibid, , http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr(09/09/2017).

إن الخوف ينبع من إعادة محاولة الإنفصال و تحقيقه فعلا ، فتكون هذه الدولة الوليدة مكانا آمنا تتمركز فيه قوى الاسلام المتشددة، و تنمو نموا لا يمكن من القضاء عليه. و تصبح مركزا لنشر هذه الآراء و الأفكار في بلاد غرب إفريقيا كافة.

الفرع الثالث: السيناريو الثالث: فشل دول غرب إفريقيا في القضاء على الإرهاب و انتشارها و تمركزهم في دول الاقليم:

في حالة فشل دول غرب افريقيا في القضاء على الارهاب في مالي و دول غرب إفريقيا، و التي تتمركز بها بنسب متفاوتة، و مع غياب القدرات العسكرية، أو قلتها لهذه الدول، فإن الأمر سيخرج عن السيطرة فتنتشر الجماعات الإسلامية المتشددة و تتمركز في دول الإقليم، نتيجة الظروف المواتية لزيادة نمو قدراتها بما يمكن استعادة الصورة المالية بما يتواءم مع ظروف كل دول، في حالة استقرار العناصر المتشددة بها و هو بالقطع ما لا ترغب فيه هذه الدول أو الدول الأوروبية ذات المصالح الحيوية المتعددة بالاقليم، و يمكن أن تنتشر شرقا لتصل إلى ليبيا و من ثم مصر و تصبح هذه المنطقة منافسة لأفغانستان التي صدرت الإرهاب الى معظم بقاع العالم [1].

و يمكن القول أن الفشل في القضاء على الإرهاب مع هشاشة انظمة الحكم بالاقليم، و تكوين دولة الطوارق في الأرضية المالية و ما يجاورها من مناطق تمركز للطوارق في البلاد الأخرى، يهدد تماما إستقرار المنطقة و يعمل على إستمرار إعمال القتال و زيادة أعمال العنف المسلح.

[1] Ibid, , http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr(09/09/2017).

أما القوى الغربية فستعمل على استغلال هذه الأزمة في تحقيق مزيد من النفوذ و الإستحواذ على مزيد من الثروات، و بناء القواعد العسكرية للسيطرة على هذا الاقليم الحيوي، و القريب من دول الشرق الأوسط، التي تحتوي هي الأخرى على مصالح إستراتيجية للدول الغربية [1].

إن هذا السيناريو هو الأقرب لتنفيذ للأسباب التالية [2]:

- ليس لدول غرب افريقيا استراتيجية موحدة للمقاومة المنظمة للإرهاب وقلة المواد و الإمكانات المادية و الفنية اللاّزمة للقضاء على الإرهاب .
- لا تمتلك هذه الدول الخبرات الأمنية القادرة على جمع المعلومات و تحليلها، و القيام بخطوات تنفيذية على أرض الواقع ، إضافة إلى هشاشة الأنظمة الحاكمة ، و غياب الديمقراطية ، مع تخوف بعض الدول من مدى قوة العناصر الارهابية و قدرتها .
- بناء التحالفات بين الجماعات المتشددة في الاقليم كله ، لمواجهة الانظمة الحاكمة ، التي تحاول القضاء عليها، وتدريب معظم قيادات العناصر المتشددة في أفغانستان، و يتشبه إقليم غرب إفريقيا معها، من حيث وعورة التضاريس، و حالة الفقر الذي يعانيه مواطنوا الإقليم، و ضعف هذه الدول وهشاشتها.
- المساحة الجغرافية الواسعة ذات الطبيعة الخاصة ، التي تمتد من حدود مصر الغربية شرقا حتى المحيط الاطلسي غربا ما يعني امكانية التحرك بحرية . و كذا سهولة التنقل و الإختفاء ، و تامين الإمداد بالأسلحة و الذخائر .

[1] الحرب في مالي المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/harbfimali/sec06.doc-ctv.htm

[2] Ibid, , http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr(09/09/2017).

- إن الفشل في القضاء على الارهاب في مالي، يعني إنتشاره في كثير من الدول مثل : ليبيا و المغرب و الجزائر و تشاد و موريتانيا . وهذا يمثل عبئا على المجتمع الدولي حينما يرغب في مقاومته .

أخيرا، يمكن القول أن فرنسا تسعى قدر المستطاع و جاهدة الى تمرير مصالحها تحت ذريعة الحرب على الإرهاب مستفيدة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن و رضا الداخلي التي نالته من حكومتها بعد التدخل العسكري، وهذا ما يدل على أن سياسة فرنسا المهيمنة في إفريقيا لازالت حاضرة .

الخاتـــمة

الخاتمة

شهدت منطقة الساحل الإفريقي حراكاً دراماتيكيّاً متسارعاً، أدى لتعقّد الأوضاع الأمنية خصوصاً بعد الانقلاب العسكري على سلطة **تومانـي توري** في مالي، وتنامٍ كبيرٍ للتهديدات الأمنيةإضافة للأزمة الأمنية الليبية.

خصوصاً بعد سقوط نظام **معمر القذافي**، حيث أصبحت الحركات المسلحة أقوى من أي وقتٍ سبق، من حيث التنظيم والتعداد ونوعية السلاح الممتلك، كما وجدت تلك الحركات ملجأً آمناً لها في شمال مالي.

فقد ظهرت حركتان مستقلتان عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهما: (أنصار الدين) و (التوحيد والجهاد)، إضافة لمجموعة من الكتائب، وظهور حركة انفصالية تدعو لتكوين كيان دولة على أساسٍ عرقيٍّ، وهي: (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA)، المنتشرة في أقاليم: (كيدال، غاو، تمبوكتو).

من ثم تمخّض فراغ في السلطة المالية نتيجة التمرد على مستوى شمال مالي، والتمرد على مستوى السلطة، وأصبح تقسيم مالي أمراً وارداً، خصوصاً بعد تقسيم المهام بين هذه الحركات على مناطق الشمال، وفي ظلّ الأزمة المتفاقمة طلبت الحكومة المالية في سبتمبر 2012، ممساعدة تقنية وعسكرية من (المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا).

فرنسا في ظلّ الوضع المعقّد في إفريقيا، ليس في شمال مالي، بل في شريط واسع واقع بين نهر السنغال من واجهة المحيط الأطلسي إلى جزيرة السودان، ومنطقة القرن الإفريقي المطلة على المحيط الهندي، ومن الجنوب الجزائري إلى شمال نيجيريا، تسعى للحفاظ على مكتسباتها التاريخية، والطاقوية بشكلٍ أخصّ، كون الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة للإدارة الفرنسية تتجلّى في ثرواتها الطبيعية.

الـخـاتـمة

إضافة إلى هذا كلّه وجود حوالي 6000 مواطن فرنسيٍّ مقيمٍ بجنوب مالي، وفي العاصمة باماكو، ناهيك عن اعتبار تنظيم القاعدة والحركات المرتبطة به في منطقة الساحل الإفريقي الفرنسيين هدفاً أوليّاً للخطف، وعلاوة على ذلك تنتج فرنسا ما يقدّر بحوالي 20% من كهربائها من الطاقة النووية، ومن شركاتها شركة أوراسن وشركة أريفا العملاقة لإنتاج الطاقة النووية، ويتم استخراج اليورانيوم في كلٍّ من الحدود المالية النيجيرية وإفريقيا الوسطى، وهكذا نلاحظ أنّ المصالح الفرنسية مرتهنة بوجود الأمن والإستقرار في المنطقة.

وبناءً عليه تهدف الاستراتيجة الأمنية الفرنسية من التدخل في شمال مالي إلى جملة من الأهداف المهمّة، منها:

- ضمان استمرار النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الحيوية.
- حماية مناطق نفوذها التقليدي في إفريقيا وتسييجها من مخاطر التنافس الأمريكي، والصيني خاصّة.
- تسعى فرنسا من خلال تدخلها العسكري المباشر إلى وضع حدٍّ لنفوذ القاعدة في المنطقة، وخصوصاً في شمال مالي من خلال عملية سيرفال servel وتهدف أيضاً إلى الحدّ من قدرات القاعدة في التوسع والإنتشار جغرافيّاً وبشريّاً، وبناء قدرات عسكرية قتالية عالية، إضافة لإسترجاع سلامة دولة مالي.
- تحاول فرنسا – من خلال هذه الإستراتيجية – أن تضع حدّاً لكلّ الأنشطة الإجرامية المهدِّدة لمصالحها الحيوية، والتنقل بالأموال والسيارات الرباعية الدفع في منطقة الساحل الإفريقي.
- كما تهدف الاستراتيجية الفرنسية إلى الضغط على الأوعية التنظيمية لحركات التمرد، وتسعى كذلك – حسب لوران فابيوس – لإنهاء الاضطراب في البلاد في بُعده الأمني والسياسي.

الـخـاتـمة

ستخلص مما سبق أنّ الأهداف الأمنية والإقتصادية لفرنسا في الساحل الإفريقي واضحة، فعَيْن لها على (الإرهاب)، وعَيْن أخرى على حوض (تاودني) أقصى شمال مالي الغني بالنفط والغاز، حيث تتمركز القوات الفرنسية في كلٍّ من: (غاو، وكيدال، وتمبوكتو).

وعليه فإنّ الوجود الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي تفسّره العديد من الاعتبارات الاقتصادية، فهذه المنطقة، انطلاقاً من الجنوب الجزائري وصولاً إلى خليج غينيا غرباً، وإلى منطقة إفريقيا الوسطى، تنامُ على ثروات باطنية عظيمة، وبخاصة: (النفط، الذهب، اليورانيوم)، قد تتحول إلى بديلٍ للتزود بالطاقة في ظلّ الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، علماً بأنّ فرنسا تقرّ صراحةً بأهمية المنطقة جيواستراتيجيّاً وتاريخيّاً، كما ترى في منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة غرب إفريقيا سلّتها الاقتصادية وسوقها الاحتياطي، وبوابة كبرى للدخول للعمق الإفريقي الساحلي.

ولهذه الأسباب نستنتج أنّ العديد من القوى الدولية الكبرى لا تريد الاستقرار لمنطقة الساحل الإفريقي لأسباب جيواستراتيجية واقتصادية واضحة، ومنها غنى بلدان المنطقة بالثروات الطبيعية.

إذن يمكن القول بأنّ الوضع الراهن في المنطقة يتّسم بالخطورة بسبب:

1. الإصرار) الفرنسي على تواجده العسكري في منطقة الساحل الإفريقي بحجّة أمنيّة.
2. وجود دواعٍ غير أمنيّة لا تمّت بصلةٍ لموضوع مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية الناتجة عن الفراغ الأمني ومساعدة دول المنطقة، فبالرغم من وجود قناعة فرنسية بأنّ وجودها العسكري والأمني في المنطقة، أو في أي دولة من دول العالم، هو أكبر سبب يغذّي (الإرهاب) الذي يجد الحجّة جاهزة، وهي: (مقاومة المحتل)، فإنّ فرنسا مصرّة على تواجدها في منطقة الساحل الإفريقي بأيّ ثمنٍ، وذلك بسبب اطلاعها على معطياتٍ جيولوجية دقيقةٍ جدّاً

بالأقمار الصناعية، ومختلف الوسائل التقنية الحديثة، تؤكد وجود كميات ضخمة من الثروات الطبيعية بالمنطقة.

وبناءً على ما سبق:

نرى أنّ هذه التصورات الأمنية تعيق بناء الدولة في هذه المنطقة، وبخاصة مسألة التنمية التي تعدّ عنصراً أساسيّاً لتحقيق الأمن.كما نرى أنه يتمّ تضخيم (التهديد الإرهابي) لإيجاد مسوّغٍ للتدخل العسكري والتموقع بالمنطقة لدواعٍ استراتيجية، وإعادة رسم الخريطة السياسية في إفريقيا؛ بناءً على هذه المصالح التي تسعى كلٌّ من الولايات المتحدة وفرنسا إلى الوصول إليها.

وعليه؛ نستنتج أنّ أقرب حلٍّ لتحقيق الأمن هو: التنسيق والتعاون بين دول منطقة الساحل الإفريقي، كما دعت إليه الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية لإعادة السلم والاستقرار للمنطقة، باعتبار أنّ التعاون الأمني يجب أن يكون في إطاره الإقليمي؛ لأنّ أي تدخلٍ خارجيٍّ يمثّل ضربة قاسية للأمن على المستوى الوطني والجهوي.

قـــائـــمـــة

الـمراجع

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية :

الكتب بالغة العربية :

1. أيمن السيسي، من نواكشوط الى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت، دار نهضة مصر للنشر،القاهرة ، 2013.

i. **الرسائل والدوريات :**

2. عبير شليغم، التخل الفرنسي في ملي وانعكاساته على منطقة الساحل 2012-2013، مذكرة ماجيستر،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2014.
3. إجلال رأفت. " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ".السياسة الدولية .العدد 145 .يوليو 2001 .
4. عادل عبد الصبور حسن، التدخل العسكرى فى مالى ومواقف الاطراف الاقليمية والدولية)آفاق افريقية، المجلد 11، العدد 37، 2013.
5. عبير شليغم، التدخل الفرنسي فى مالى: البعد النيوكولونيال فى افريقيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر فى 15 فبراير 2015، available at: http://www.acrseg.org.

6. فريدوم اونوها، التدخل العسكري الفرنسي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة، مركزالجزيرة للدراسات في : 2017/08/20 : http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm

7. وولفرام لاشر ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، سبتمبر 2012.

8. عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي :نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، مركز الجزيرة للدراسات

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585.htm (20/08/2017)

المواقع الإلكترونية :

1. محمد نجيب السعد .الأطماع الأمريكية في إفريقيا. دول جنوب الصحراء نموذجا. ما سر الاهتمام الأمريكي المفاجئ بدول جنوب الصحراء. في: دول غرب أفريقيا الرأس الأخضر، بوركينا فاسو، بنين، غامبيا، غانا، غينيا بيساو،ليبيريا، النيجر، نيجيريا، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون، توجو، كوت ديفوار.

2. أزمة مالى والتدخل الخارجى،،وحدة تحليل السياسات، المركز العربى للابحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013.

available at: http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

قائمة المراجع

3. محمد عبد الله ولد أداه، الوضع الأمني بمنطقة الساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بدولة المالي ،مركز الجزيرة للدراسات .

4. **مني مصطفي محمد – باحثة في العلوم السياسية،الحرب الفرنسية على القاعدة في افريقيا ،مجلة السياسة الدولية**

http://www.siyassa.org.eg/News/10880.aspx

5. سفيان فجري ،السلفيون يحشدون ضد التدخل في مالي ، فرانس 21،2013/01/24، http://www.france24.com

6. **بومدين و قاسي، المقاربة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، الذكر،نقلا عن :**

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/arabi_bu_madani_%20Moustaqbal_%20Arabi_%20456%20_final.indd-6.pdf ، بتاريخ: 10-09-2017،على الساعة: 17سا.

7. بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي:بين الاستمرار و التغيير، مرجع سابق الذكر، على الرابط:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdf بتاريخ01-09-2017،على الساعة: 11سا:30د.

8. بينجامين ونيكلز، مالي التداعيات والأزمة والإقليمية ،

http://carnegieendowment.org/sada/52019(2017/09/10)(11:30)

9. إيرين ،قلب الأزمة ،تحليل النزاعات ،النيجر تناظل لتأمين حدودها في أعقاب أزمة مالي :

http//www.irinnews.org/fr/report/98756/analyse-après-le-mali-le-niger-peine-à-sécuriser-ses-frontières

10. الحرب في مالي المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/harbfimali/sec06.doc-ctv.htm

التقارير:

1. القرار رقم 2056بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا ،وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي (5تموز /يوليو2012)،والقرار رقم 2071بشأن مالي (12 تشرين الأول /أكتوبر 2012)،والقرار رقم 2085بشأن مالي (20 كانون الأول / ديسمبر 2012.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الفرنسية :

1. Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel.
2. In :. http ://www.europarl.europa.eu.P : 21 /08 /2017

3. Gazoduc transe –sahauen.Com: http://fr.wikipédia.org : 22/08 /2017.
4. Bérangère Rappent .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union européenne en particulier .In : http://www.grip.org .
5. Bénin . Burkina Faso Burkina Faso. Cap-Vert. Côte d'Ivoire. Gambie . Ghana . drapeau de la Guinée. Guinée-Bissau Guinée- Libéria.
6. André Bourgeot ,Mali . Niger . Nigeria . Sénégal . Sierra Leone Sierra Leone. Togo
   La Mauritanie a quitté la CEDEAO en 2002. «Sahara de tous les enjeux», Hérodote Antonin Tisseron. Quels enseignements de l'approche américaine au sahe .
6. 7Albert bourgi, <<Accords de défense et interventionnisme français en Afrique>>, Pambazuka News , N° 148, le 31.05.2010. in http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903
7. Jean-Jacques Roche, Mali : les trois pièges de la guerre limitée, le Monde.fr, 17 octobre 2012.

8. Albert bougi, opcit. Sur http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features30 /08/2017

http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/10/12/hollande-exprime-sa-grande-confiance-dans-le-senegal-et-l-afrique_1774886_3212.html

9. Luis Ramirez, "US Military Expands Presence in Africa", *Voice Of America*, 25/6/2012 viewed 20/8/2017 http://www.voanews.com/content/us-military-africa/1249035.html

10. Tarik Ramadan, "Le Mali, la France et les Extrémistes", *Tarik Ramdan's blog*, 17/1/2013, viewed 09/09/2017 http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr .

الفـــهـــرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	أ
مقـــــدمة	04
الـفـصـــل الأول :محددات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية اتجاه الساحل	14
الـــمـبحـث الأول : الاستراتيجية الامنية الفرنسية الخارجية	15
المـطـلـب الأول: تحديد مـنطقـة الـساحل الإفـريقـي	16
المـطـلـب الـثـاني : الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا	18
المـطـلـب الـثالـث : المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي	22
الـــمـبحـث الـثـاني: محددات خيار الحرب الفرنسية في مالي	24
الـــمـطـلـب الأول : النيوكولونيالية	25
الـفـصـل الثـــاني :دوافع التدخل العسكري في مالي ونتائجه	32
الـــمـبحـث الأول : من الأزمة في دولة مالي الى التدخل العسكري الفرنسي	33
المـطـلـب الأول: الصراع العرقى فى مالى	33
المـطـلـب الـثـاني: أسباب التدخل العسكري الفرنسي	38
المـطـلـب الـثالـث: عملية سيرفال الفرنسية في مالي	41
الـــمـبحـث الـثـاني: نـــتائج الـــتدخل العسكـــري في مالي	51
الـــمـطـلـب الأول: تداعيات التدخل الفرنسي على مالي	52
المـطـلـب الـثـاني: تداعيات التدخل على السياسة العسكرية الفرنسية	56
المـطـلـب الـثالـث: تداعيات التدخل الفرنسي على دول الجوار	57
الـفـصـل الثـــالث : ردود الأفعال الإقليمية و الدولية و جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية	60

الفهرس

الـــمـبحـــث الأول: ردود الأفعال الإقليمية و الدولية اتجاه التدخل	61
الـــمـطـــلـــب الأول: ردود الأفعال الدولية اتجاه الأزمة	62
المـطـــلـــب الـــثـــاني: ردود الأفعال الاقليمية اتجاه التدخل	66
الـــمـبحـــث الـــثـــاني:الجهود المبذولة والسيناريوهات المتوقعة	74
الـــمـطـــلـــب الأول:جهود التسوية والتعاون الإقليمي لمواجهة ظاهرة الإرهاب	75
المـطـــلـــب الـــثـــاني: الـتسيناريوهات المتوقـــعـــة	79
الـــخـــاتـــمة	86
قائمة الـــمراجع	88
الفهـــرس	92